

مكتبة من الكتب

٢٧١٤

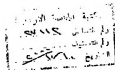


الدولة الهاشمية

لمملكة الأردنية الهاشمية

طبع في: اللاذقية ١٦ محرم سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢ أيار سنة ١٩٩٩ م.

العدد: ٤٣٤٦



الجريدة الرسمية

الطبعة العدد ٤٣٤٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٦٢	- قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩ قانون تصديق اتفاقية لتعاون القضاء بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية
١٥٦٤	- قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون لائحة الجمارك الأتوماتية
١٥٦٨	- نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩ نظام معدل للنظام المالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١٥٧٠	- (إعادة تشكيل المحكمة القضائية الإدارية لبلديات القدس) رقم (١٥) لسنة ١٩٧٥ بتعديل الإختصاص
١٥٧١	- بروتوكول مونتريال رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ بتعديل الإختصاص الخاصة بكونية بعض أفراد التكتل الجوي الدولي
١٥٨٨	- إختصاصية برن لحماية المصنوعات الألبانية واللبنانية
١٦٤٣	- أسس وتعليمات تعيين الأتربة والأراضي داخل مناطق البلديات
١٦٥١	- تعليمات لتكامل أعضاء جسم الإنسان
١٦٥١	- قانون

مكتبة العدل

عن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والشيوخ
تصادق على القانون الآتي وأمر بأصداره
واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩
قانون تصديق اتفاقية التعاون القضائي
بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الجمهورية التونسية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية التعاون القضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية التونسية لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع مراعاة أي نص في هذا القانون يقتضي غير ذلك .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية التعاون القضائي الخيرية بين الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٨٢٨) الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٦ والمشار اليها في هذا القانون بالاتفاقية الاساسية صحيحة وثلاثة بنسبة لجميع الثقات المتوخاه منها وتعتبر سارية المفعول من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

ب- يعتبر كل من المعلقين لهذه الاتفاقية رقمي (١) و (٢) المنشورين في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٠٥) الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧ وما تضمنه كل منهما من تعديل صحيحاً وثامناً وجزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وبمعتبر ساري المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٩/٣/٩

عبد الله بن الحسين

رئيس وزراء
وزراء الدفاع
عبد الرؤوف الرفايه

نائب رئيس
الوزراء
مروان الحموي

نائب رئيس الوزراء
وزراء التخطيط
التفكير ريماء خلف
أمين المجالي

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
وزراء دولة الشؤون البرلمانية
عواطف كبريتان

وزير الأوقاف والشؤون
والمؤسسات الإسلامية
المفتون عبد السلام العمادي

وزير
الخارجية
عبد الله الحبيب

وزير الإعلام
وزراء الثقافة
المعلمين ناصر الحوي

وزير
التربية والتعليم
المفتون محمد خير ماسر

وزير
التربية والتعليم
عاطف بركات

وزير
الداخلية
تاريخ القاضي

وزير
العدل
المفتون محمد أبو حنيفة

وزير
العدل
المفتون حمزة حداد

وزير
الزراعة
المعلمين سالم الشويل

وزير الطاقة
والموارد المائية
المعلمين سليمان أبو حنيفة

وزير
البلد والري
المفتون غسان محادين

وزير
البلد والري
المفتون غسان محادين

وزير التنمية الاجتماعية
وزراء تنمية الإدارة
المفتون فيصل الفرح

وزير
الصحة
المفتون بسيم مرزوق

وزير
الصحة والإسكان
المعلمين بسيم أبو حنيفة

وزير
الصحة والإسكان
ممد صعلوك

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

ونشاء على مقرر مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩

قانون معدل لقانون انتخاب اعضاء الاسنان الأردنيين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون انتخاب اعضاء الاسنان الأردنيين لسنة ١٩٩٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسمي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يُلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٧) من القانون الاسمي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(أ) ان يكون حائزاً على شهادة طب الاسنان من جامعة او معهد معترف بهما وفق التشريعات المعمول بها في المملكة ، وان يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع العلمي او ما يعادلها ويستثنى من ذلك من انتسب الى كلية طب الاسنان قبل نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٣- تعدل المادة (١٠) من القانون الاسمي على النحو التالي :-

اولاً: بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

(أ) شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع العلمي او ما يعادلها ويستثنى من ذلك من انتسب الى كلية طب الاسنان قبل نفاذ احكام هذا القانون .

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج- صورة من بطاقة الأحوال المدنية .

المادة ٤- يُلغى نص المادة (٢٨) من القانون الاسمي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٨:

(أ) تتألف الهيئة العامة للانتخاب من جميع اعضاء المجالس في الجداول المعددين للرسوم السنوية والمعادلات التقاعدية وأي عوائل أو مبالغ أخرى مستحقة عليهم لأي من ضائيق التقاعد قبل موعد انعقاد اجتماع الهيئة العامة بسبعة أيام على الأقل .

ب- تعدد الهيئة العامة اجتماعاتها برئاسة القريب أو لثانيه عند غيابه .

المادة ٥- يُلغى نص المادة (٢٥) من القانون الاسمي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٥:

(أ) يتم انتخاب القريب وعضاء المجلس بالاقتراع السري في مركز

الانتخاب في عمان وفي المراكز الاخرى التي يحددها المجلس

وذلك في اليوم السابع الذي يلي اجتماع الهيئة العامة للمادى في

السنة التي يجري الانتخاب فيها

(ب) يعضى أمين عام الوزارة لحضور الاجتماع للاشراف على عملية

الانتخاب ومراقبتها ، وله ان ينيب عنه أحد كبار موظفي الوزارة

لتتابع هذه العملية في أي مركز انتخابي .

(ج) تُعقد على عملية الانتخاب لجنة في كل مركز مؤلفة من خمسة اعضاء

تختارهم الهيئة العامة من بين اعضاءها غير المرشحين في اجتماعها للمادى

الذي يسبق الانتخابات وتنتخب اللجنة رأساً لها من بين اعضاءها ويجوز لها

ان تشكل لجاناً فرعية لمساعدتها في عملها .

(د) يتم انتخاب القريب وعضاء المجلس على وقتين متتاليتين وفق الامتداد

النص الذي يفرزه المجلس لهذه الغاية ، ويتقدم ورقة الاقتراع بغالبية ثلثية

وواقع من رئيس لجنة الاشراف في كل مركز .

(هـ) تُفتح ضائيق الاقتراع في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الانتخاب وتُفتح

في الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه وتتولى لجان الاشراف في مراكز

الاقتراع فرز الاسوات وتتم كل منها محضراً بنتيجة الانتخاب لثوم بتوقيعه

ويُلغى الى لجنة الانتخابات العامة بالطريقة التي يحددها المجلس لهذه

الغاية .

هـ- يجري فرز الأصوات في مراكز الاقتراع علناً بعد تمام عملية الانتخاب مباشرة وإهمل أوراق الاقتراع غير المختومة بخاتم الخاتمة أو غير الموقعة من رئيس لجنة الإشراف والأوراق غير المقروءة أو الغالية من الاسماء أو التي تحتوي على التباس أو غموض، كما تحمل الأوراق التي تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة أما التي تحتوي على أسماء أكثر من العدد المطلوب لمركز التتبع أو الموضوعة للمجلس فيؤخذ في هذه الحالة العدد المطلوب من الاسماء الأولى بالتسلسل ويحمل ما زاد عليه، كما تعتبر الأوراق التي تحتوي على أسماء أقل من العدد المطلوب صحيحة لمن وردت اسمائهم فيها .

- ١- يعتبر قانوناً يعرض التتبع المرشح الحائز على أكثر الأصوات .
- ٢- يعتبر قانوناً يعرضه المجلس المرشحون الذين حصلوا على أكثر الأصوات .
- ٣- في حالة تساوي الأصوات بين التتبعين أو أكثر من المرشحين لمركز التتبع أو المتنافسين على المركز الأخير في المجلس يعتبر الحائز منهم الأقدم في الانتخاب إلى التتبع ، وفي حالة التساوي في ذلك يتم اختيار الفائز من طريق إجراء القرعة .
- ٤- يعلن أمين عام الوزارة نتائج الانتخابات التي يقدمها إليه رئيس لجنة الانتخابات العامة .

٢٠

٢١

المادة (٢٨) - تعديل المادة (٢٨) من القانون الأساسي بإلغاء الفقرة (ج) منها .

١٩٩٧/٤/٣

عبدالله بن الحسين

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزير الشؤون المالية والاقتصادية	وزير الشؤون الخارجية والتعاون
وزير العدل	وزير الثقافة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير الصحة	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية
وزير الشؤون الخارجية والتعاون	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	وزير الشؤون الإدارية والمالية	وزير الشؤون القانونية

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩

نظام معدل للنظام العالي في

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

المادة ١- يسمي هذا النظام (نظام معدل للنظام العالي في جامعة العلوم

والتكنولوجيا الأردنية لسنة ١٩٩٩) ويقرأ مع النظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٧

المشار إليه فيما يلي بالنظام الاسمي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تلقى عبارة (مجلس التعليم العالي) حيثما وردت في النظام الاصلي

ويستعاض عنها بعبارة (مجلس الاعطاء).

١٩٩٩/٢/٢٠

عبد الله بن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون المسجلة	وزير المسجل	وزير دولة لشؤون التنمية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
الدكتور عبد السلام العبدوي	جودت السبول	الدكتور طاهر عثمان	الدكتور فاضل الخراونه

وزير الأشغال العامة والاستكان ووزير النقل	وزير الخارجية	وزير الشؤون المالية والاقتصاد والبيئة	وزير المعدل
المهندس ناصر التلوي	عبد الله فخري	الدكتور محمد مهدي الخراونه	

وزير البريد والاتصالات ووزير المالية بالوكالة سليمان العالقة	وزير المياه والري ووزير الطاقة والاشغال العامة	وزير الصناعة والتجارة	وزير محمّد صالح الجوراني
	الدكتور هادي العالقي		

وزير الصحة والائثار	وزير تنمية السياحة ووزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة	وزير الزراعة	وزير مجمع الخريفه
عقل بكاشي	الدكتور محمد خير ماسر		

وزير الاسلام	وزير الثقافة	وزير دولة للشؤون ايرانية	وزير دولة للشؤون ايرانية
ناصر جوده	عليه القاشي	الدكتور بسام الصوان	الدكتور محمد مهدي الخراونه

وزير دولة للشؤون والصحة	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير التعليم العالي
رائدة السوراء	الدكتور نائل المحامدي	الدكتور فاضل الخراونه	الدكتور فاضل الخراونه

إعادة تشكيل المحكمة

الكنسية البدائية لبطريركية الروم الكاثوليك

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٦) تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠ بموضوع إعادة تشكيل المحكمة الكنسية البدائية لبطريركية الروم الكاثوليك في عمان على النحو التالي:-

الأرشمندريت سليم وصفي عبد الأحد	رئيسا للمحكمة الكنسية
الأرشمندريت يوسف يهيا	مساعدًا للرئيس
الأب سمور سليمان طامحمان	عضوا
الأب ياسر رسمي الغنصان	عضوا

بروتوكول مونترينال رقم (٤) لسنة ١٩٧٥

بتعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٩

والمعطلة بالبروتوكول الصادر في لاهاي في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٥٥

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٦) تاريخ ١٩٩٩/٣/٢٣ بموضوع بروتوكول مونترينال الإضافي رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ المعدل لاتفاقية وارسو ١٩٢٩ الخاص بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٤ بصيغته الحالية:-

بروتوكول مونترينال رقم (٤) لسنة ١٩٧٥

بتعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي

الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٩

والمعطلة بالبروتوكول الصادر في لاهاي في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٥٥

ان الحكومات الموقعة أعلاه

بمقدرة أنه من المزمع فيه تعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٩ والمعدلة ببروتوكول الصادر في لاهاي بتاريخ ٢٨ سبتمبر عام ١٩٥٥.

قد دخلت على الأتسبي :

العمل الأول
التعديلات التي أضافها

المادة الأولى

ان الاتفاقية التي جرى تعديلها ستبقى أحكامها داخل حيزها من اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥.

المادة الثانية

تدخل لفقرة ٢ من المادة ٢ من الاتفاقية وتشتمل بها الفقرتان ٢ و ٣ الأتسبان :

٢- عند نقل إمداد البريد، يكون الشاغل مسؤولاً فقط في مواجهة إدارة البريد المعنية، طبقاً للقواعد التي تنطبق في العلاقات بين الشاغلين وادارات البريد، في حينما هذا ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة. لا تنص أحكام هذه الاتفاقية على نقل المواد البريدية.

المادة الثالثة

يخلف القسم الثالث (قواعد من ه إلى ١٦) من الملحق الثاني من الاتفاقية وتبديل به المواد الآتية:

"قسم الثالث - مستندات التفتيش

المادة ٥

(أ) فيما يتعلق بتفتيش القبطان، يجب امدان مستند نقل جوي.

٢- جوي، بمنزلة القميريل، الاتصاف من امدان مستند النقل الجوي، بداية وسيلة أخرى لتوفير بقاء التبيانات الخاصة بتفتيش القبطان القبطان به، وفي حالة استخدام مثل هذه الوسائل الأخرى يجب على القبطان أن يتسلم القميريل، بناءً على طلبه، ايضاً يتسلم القبطان يكتفى التعرف على الإسمالية "ي" الألف على المعلومات المسجلة بتلك الوسائل الأخرى.

٣- لا يحق للقبطان أن يرفض قبول التفتيش للتفتيش بحد ذاته، بشرط، في نقاط القميريل ونقاط التفتيش، استخدام الوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة والتي توضح تسجيل التبيانات الخاصة بالتفتيش.

المادة ٦

(أ) يعرض القميريل بتحرير مستند النقل الجوي من ثلاثة أمراء.

٢- يعرض الأمل الأول بمصارف "التفتيش" ويوقع عليه القميريل، ويوقع الأمل الثاني بمصارف "القميريل" ويوقع عليه قبل من القميريل والتفتيش. ويوقع القبطان على الأمل الثالث ويوقع على القميريل بعد النقل القبطان.

٣- يجوز أن يكون قوائم التفتيش وتوقيع القميريل مطبوعين أو أن يتم كتابتها يدوياً.

٤- إذا قام القبطان بتحرير مستند النقل الجوي، بناءً على طلب القميريل، فيتم تسليم مستند التفتيش من القميريل، وذلك ما لم يثبت العكس.

المادة ٧

في حالة تعذر الظروف:

(أ) يكون من حق قباط القبطان أن يطلب القميريل بتحرير مستندات نقل جوي متعلقة.

(ب) يكون من حق القميريل أن يطلب القبطان بتسليم ايضاً يتسلمه، وذلك مستند استخدام الوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٥.

المادة ٨

يجب أن يتسلم مستند النقل الجوي وايضاً يتم التفتيش ما يلي:

(أ) بيان تفتيش القبطان والتفتيش القبطان.

(ب) بيان احدى نقاط التفتيش، اذا كانت تفتيش القبطان والتفتيش القبطان والتفتيش القبطان.

(ج) القبطان طرف واحد من الأمل الثانية المتعددة، وكانت هناك نقطة توقف أو نقطة توقف مشترك عليها، والحد في القسم دولة أخرى.

(د) بيان وزن الإسمالية.

المادة ٩

لا يتوجب على عدم مراعاة أحكام قواعد من ه إلى أ أي أثر على وجود عقد النقل أو صحة، ايضاً التفتيش، مع ذلك، فإنها أحكام هذه الاتفاقية بما فيها الأحكام المتعلقة بتجديد المسؤولية.

المادة ١٠

(أ) يكون القميريل مسؤولاً عن مدة التفتيش والإجراءات الخاصة بالتفتيش والمدة المتصلة أو التفتيش منه في مستند النقل الجوي، أو المدة منه، أو التفتيش منه للتفتيش التفتيش في ايضاً يتم التفتيش أو التفتيش من التفتيش المسجلة بالوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة ٥.

٢- يتحمل المرسل مسؤولية جميع الأضرار التي تلحق بالناقل أو بأي شخص آخر يكون كائنات مسؤولة في مواجهته، بسبب التباينات والأقرارات غير السليمة أو غير الصحيحة أو الشائعة، المقدمة منه أو نيابة عنه.

٣٥ مع مراعاة أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، يتحمل الناقل مسؤولية
جميع الأضرار التي تلحق بالمرسل أو بأي شخص آخر يكون المرسل مسؤولاً في مواجهته بسبب
البيانات والأوراق غير السليمة أو غير الصحيحة أو المتناقضة، المرفوعة منه أو نيابة عنه
إلى إبطال تلمذ إضرابه، أن البيانات المعجلة بالوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢)
من المادة ٣

المادة ١١

١- يكون مستند النقل الجوي وايصال تسليم البضاعة حجة على ابرام العقد، وتسليم البضاعة وشروط النقل الواردة فيها، ما لم يثبت العكس.

٢٠- يمكن البهائم الواردة في مستند القتل الجوى وإعمال قلم البهامة بشأن زنا انتفاع وأفعالها وفعلها، وكذلك بشأن مدد الطرد بهائم يحتج بها عالم يشهد العكس. أما البهائم المتعلقة بكيفية البهامة ومجملها فليست بهائمات يتحقق بها على التنازل، إلا بقدر ما يكون القاتل قد تحقق منها في طور العمل، وأثبتت ذلك في مستند القتل الجوى، أي بقدر ما يكون القاتل متعلقا بالبهامة القادرة البهامة،

المادة ١٢

[illegible]

٢- على الشاغل، متى استحال تنفيذ أوامر المرسل، أن يخطر بباله فوراً:

١٥١) إذن، انتقال لأوامر العمل بالمعروف في البهامة، دون المعطالبة بيقينهم أصل مستند انتقال الجوى أو إيمان مسلم البهامة المسلم إلى العمل، فإن انتقال يكون مسؤولاً من أي فرد قد يلحق من جزءاً أو إيمان أي شخص يجوز قانوناً، أصل مستند انتقال الجوى أو إيمان مسلم البهامة، وذلك مع عدم الأخلاق بحق انتقال في مجموع على العمل.

١٣. ومع ذلك ، إذا رفض العميل إليه تسليم البضاعة أو إذا تعذر الاتصال به ، فإن العميل يسترد حقه في التعرف .

المادة ١٣

١- بحق للعميل عليه ، عند وصول البضاعة إلى نقطة المقعد النهائي ، أن يتسلم البضائع المتبقية ، إذا ما قام بدفع التكاليف المستحقة وتنفذ شروط النقل ، وذلك إلا إذا كان العميل قد مارس الحق الذي يستعده من المادة ١٢.

٢- يجب على الناقل إخطار العميل اليه بمجرد وصول البضاعة ما لم يتفق على

٣- إذا أقر الناقل ببيع البضاعة، أو إذا لم تكن البضاعة قد وصلت بعد انقضاء
سبعة أيام من التاريخ الذي كان يتعين وصولها فيه، يحق للمرسل إليه أن يمارس ضد الناقل
الحقوق الناشئة عن عقد النقل.

المادة ١٤

للمرمل والمعمل فيه أن يمارس كل منهما باسمه جميع الحقوق المبثولة له بموجب
المادتين ١٢ و ١٣ على التوالي، سواء أكان يعمل لمصلحة الذاتية أو لمصلحة الغير،
وذلك بشرط تنفيذ الألتزامات التي يرضها عقد النقل.

المادة ١٥

١- لا يتحجب على تحقيق المواد ١٢٠ و ١٤ و ١٤ أي مسائل بالعلاقات القائمة بين
العرب والعرب الهبة، أو بحقوقهم الذين يتمتعون حقوقهم اما من العرب واما من العرب
الهبة.

٢- لا يجوز تخفيف أحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ ، إلا بالنسبة لمراحة على ذلك في مستند النقل الجوي أو إبطال شتم البعامة.

المادة ١٦

١- يجب على المرسل أن يقدم البيانات والمستندات اللازمة، قبل تسليم البضاعة للمرسل إليه، للقيام بالأجراءات الخاصة بالمصارف ويدخلو المصنف وبالشروط. والمرسل مسؤول فسي

مراجعة الشامل من أي فرع ينشأ من عدم وجود أي من هذه الهيئات أو المستندات أو من كونها غير كافية أو غير سليمة وذلك ما لم يكن الفرع عائداً للحظ الشامل أو شامعاً أو وكلاءه.

١- ليس الشامل ملزماً بالتقرير مما إذا كانت هذه هيئات واستندت معينة أو كافيّة.

المادة الرابعة

محتوى المادة ١٨ من الاتفاقية وسيتبدل بها ما يلي :

"المادة ١٨"

١- يكون الشامل مسؤولاً عن الفرع الذي ينشأ في حالة دمار أو خراب أو تلك المستعصية مسجلة، إذا كانت الواقعة التي سببت الضرر قد حدثت خلال النقل الجوي .

٢- يكون الشامل مسؤولاً عن الفرع الذي ينشأ في حالة دمار أو خراب أو تلك الهيئات، لغيره أو الواقعة التي سببت الضرر قد حدثت خلال النقل الجوي .

٣- ومع ذلك، فإن الشامل لا يكون مسؤولاً إذا أثبت أن دمار أو خراب أو تلك الهيئات قد نتج فقط من واحد أو أكثر مما يلي :

- (أ) طيرعة أفعوانة أو ميب دائن فيها .
- (ب) سوء تعبئة، خرابية من جانب الغير الشامل أو شامعها أو وكلاءه .
- (ج) عمل من أعمال الحرب أو نزاع مسلح .
- (د) عمل من أعمال السلطة القضائية قامت به بشأن دخول الهيئات أو ممتلكاتها .

٤- النقل الجوي ، بمعنى المفعول في الفقرات السابقة من هذه المادة ، يتضمن الحملة التي تكون خلالها الأمتعة أو الهيئات في جرات الشامل ، سواء أكان ذلك في مطار أو على متن طائرة أو في أي مكان في حالة الجسور خارج أمد المطارات .

٥- لا تتضمن مدة النقل الجوي أي نقل بري أو بحري أو شريك يحدث خارج مطار . ومع ذلك ، إذا حدث نقل هذا النقل لتخليد أو لتعدد النقل الجوي بعدد قسم أو تقسيم أو تنقسم ضمن طائرة أو أخرى ، فإن أي فرع يحدث بغيره فيه أنه قد نجم من واقعة حدثت خلال النقل الجوي فما لم يثبت عكس ذلك .

مادة الخامسة

محتوى المادة ٢٠ من الاتفاقية وسيتبدل بها ما يلي :

"المادة ٢٠"

١- في حالة نقل الركاب والأمتعة ، وفي حالة حدوث ضرر ناجم عن تأخير نقل البضائع ، يكون الشامل مسؤولاً إذا أثبت أنه وتابعيه وكلاءه قد انتهكوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر ، أو أنه كان من المستحيل عليهم اتخاذها .

مادة السادسة

محتوى المادة ٢١ من الاتفاقية وسيتبدل بها ما يلي :

"المادة ٢١"

١- في حالة نقل الركاب والأمتعة ، إذا أثبت الشامل أن خطأ من الشخص المعنوي قد سبب في أضرار الفرع أو أسيب في أحداته ، فإن المحكمة ، وفقاً لأحكام قانونها ، أن يجهت لنقل كليا أو جزئيا من مسؤوليته .

٢- في حالة نقل البضائع بغير الشامل من مسؤوليته كليا أو جزئيا بغير ما يثبت أن خطأ من الشخص الذي يتكفل بتسليمها أو من الشخص الذي يستلم منها صاحب البضائية مخلوق قد تسبب في أضرار الفرع أو أسيب في أحداته .

مادة السابعة

في المادة ٢٢ من الاتفاقية :

- (أ) في الفقرة ١- (أ) حذف لكلمات "بضائع" .
- (ب) بعد الفقرة ١- (أ) ضح الفقرة التالية :
- "(ب) في حالة نقل البضائع ، تكون مسؤولية الشامل مسؤولة بـ ١٧ على سبب خاص من كسل كينولفرام ، ما لم يتم إضراره عند تسليم الفرع في النقل بتفويض الفرع خاص بمصلحة ليس للتسليم في الجهة المعنوية ويبلغ رسم التأمين إذا انقض الأمر ذلك . وفي هذه الحالة يكون

اتشاق ملزمًا بأن يدفع ضريبة لا يتجاوز المبالغ الممنون في الأقرار، إلا إذا أثبت أن هذا "المبلغ يعوق ما للفرع من عملية تجارية أو تسليم لفرع في الجهة المقابلة".

ج) لفقرة ٢- (ب) تصبح لفقرة ٢- (ج)
د) بعد لفقرة هـ تدرج لفقرة إضافية:

"١- المبالغ الممنونة على صورة قس من حقوق السحب الخاصة في هذه المادة تشمل حق السحب الخاص كما يحدده صندوق النقد الدولي، ويضم تحويل هذه المبالغ في العملات الأجنبية، عند اقتضاها، وفقًا لقيمة تلك العملات مؤثرًا بحقوق السحب الخاصة يوم صدور الحكم. وتضبط قيمة العملة الوطنية لفرع المتبادل عام في صندوق النقد الدولي مؤثرًا بحقوق السحب الخاصة، وفقًا لطريقة التقسيم التي يطبقها صندوق النقد الدولي بغية لعملياته ومماثلته، وإستراتيجية التمويل يوم صدور الحكم. وتضبط قيمة العملة الوطنية لفرع المتبادل العام غير لفرع في صندوق النقد الدولي، مؤثرًا بحقوق السحب الخاصة، وفقًا للطريقة التي يحددها هذا الفرع لمتبادل العام."

وبعد ذلك، فإن الدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي والتي لا تسجق قوانينها بتطبيق أحكام لفقرة ٢- (ب) من المادة ٢٢ "يجوز لها وقت التصديق أو الانضمام، أو أي وقت لاحق، أن تعلن أن مسؤوليات اتشاق عند اقتضاها من قبل أقاليمها مخيرة بمساعيها مائتة وتسعين ونحو نظرية من كل كيلوغرام. وهذه القواعد التفضيلية تعادل نسبة ومائتين مائتين وأربعين من كل كيلوغرام من الذهب من التحويل هذه المبالغ في العملة الوطنية المعنية بأرقام مبنية الكسور. ويضم تحويل هذه المبالغ في العملة الوطنية طبقًا لتقاربات الدولة المعنية".

المادة الخامسة

تحدد المادة ٢٢ من الاتفاقية ويشتمل بها ما يلي:

"المادة ٢٢

"١- في حالة نقل التركيب والأمن، لا يجوز رفع أي دعوى مسألة، فيما كان شذها، إلا وفقًا للفرع والحدود المقررة في هذه الاتفاقية، دون سائر مسائل تحديد الاختصاصات التي لم يزل المتطاع، ويحقوق كل منهم."

"٢- في حالة نقل المتطاع، لا يجوز رفع أي دعوى اعتراض، فيما كان شذها، حوا، بمقتضى هذه الاتفاقية أو بناءً على عقد أو سبب مل غير مشروع أو لأي سبب آخر، إلا وفقًا للفرع والحدود المقررة في هذه الاتفاقية، دون سائر مسائل تحديد الاختصاصات التي لم يزل المتطاع، ويحقوق كل منهم. وتضمن حدود المسؤولية المقررة هنا الحدود المقررة، ولا يجوز تجاوزها، أي كانت لفرع السبب المسؤولة".

المادة الخامسة

تحدد المادة ٢٥ من الاتفاقية ويشتمل بها ما يلي:

"المادة ٢٥

"١- في حالة نقل التركيب والأمن، لا تدرى حدود المسؤولية المقررة في المادة ٢٢، إذا ثبت أن الفرع قد نشأ من فعل أو امتناع من اتشاق أو تباينة أو قصد احدثه غير، أو برهنة مقرونة بأدراك أن غيرا سوا يتربط على ذلك في الغالب، ويختصر، في حالة وقوع الفعل أو الامتناع من التباينين أو الفرقاء، أن ثبت أيضًا أنهم قد تصرفوا أثناء مباحثتهم فيما يتعلقهم".

المادة الخامسة

تحدد المادة ٢٥ من المادة ٢٥ من الاتفاقية ويشتمل بها ما يلي:

"٢- لا تدرى الأحكام المقررة في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، في حالة نقل التركيب والأمن، إذا ثبت أن الفرع قد تربط على فعل أو امتناع الشايع أو الوكيل بغير احدثه غير أو برهنة مقرونة بأدراك أن غيرا سوا يتربط على ذلك في الغالب، ويختصر، في حالة وقوع الفعل أو الامتناع من التباينين أو الفرقاء، أن ثبت أيضًا أنهم قد تصرفوا أثناء مباحثتهم فيما يتعلقهم".

المادة الخامسة

تدرج بعد المادة ٢٥ من الاتفاقية المادة الآتية:

"المادة ٢٥

"١- في حالة هذه الاتفاقية ما يؤثر بآية دولة على ما قد يكون أو لا يكون للفرع المسؤول من الفرع وفقًا لأحكامها من حق في الفرع على أي شخص آخر."

المادة الثانية عشرة.

مادة ٢٢ من الاتفاقية وستقبل فيما يلي:

المادة ٢٣

فيما عدا التبعين عليه في الفقرة (٢) من المادة ٥ ، ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يمنع الشاغل من رفض إبرام أي عقد للتفليح أو منع لوائح لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة

مادة ٢٤ من الاتفاقية وستقبل فيما يلي:

المادة ٢٥

لا تترك أحكام المواد من ٣ إلى ٥ ، المتعلقة باستحداث التفليح ، على التفليح الذي يتم في ظروف غير مادية ، خارج من نطاق المأثور لتتألف التفليح التي:

الفصل الثالث

مادة ٢٦ من الاتفاقية بعد تعديلها

المادة الرابعة عشرة

تترك اتفاقية باريس ، المتعلقة ببروتوكول لعام ١٩٥٥ وبعد البروتوكول ، على التفليح الذي يوافق عليه في المادة الأولى من الاتفاقية ، متى كانت تلتزم بقرصن والمقصود التفليح والعين أما في القسمين الآخرين من هذا البروتوكول وأما في دولة واحدة فردا في البروتوكول إذا كانت هناك نقطة تفليح يوافق عليها وإذ في القسم مملكة أخرى.

الفصل الثالث

المادة الخامسة عشرة

المادة السادسة عشرة

فيما بين أفراد هذا البروتوكول ، فإن اتفاقية باريس ، المتعلقة في لعام ١٩٥٥ وهذا البروتوكول ، بضمير وبصران مما كونه واحدة يوافق عليها "اتفاقية باريس المتعلقة ببروتوكول لعام ١٩٥٥ وبروتوكول رقم (٤) الصادر في مونترال عام ١٩٧٥".

المادة السابعة عشرة

يطلق باب التفويض على هذا البروتوكول مفتوح أمام كل دولة حتى سريان مفعوله ، ولها لأحكام المادة الثامنة عشرة.

المادة الثامنة عشرة

(١) يوقع هذا البروتوكول لتتبع الدول الموقعة عليه.
(٢) لتتبع على هذا البروتوكول من جانب أية دولة ليست طرفا في اتفاقية باريس أو من جانب أية دولة ليست طرفا في اتفاقية باريس المتعلقة في لعام ١٩٥٥ ، حتى انضمامها في اتفاقية باريس المتعلقة ببروتوكول لعام ١٩٥٥ وبروتوكول رقم (٤) الصادر في مونترال عام ١٩٧٥.
(٣) تودع وثائق التفليح لدى حكومة الجمهورية السويسرية.

المادة التاسعة عشرة

(١) بمجرد ايداع وثائق تفليح لتتبع دولة موقعة على هذا البروتوكول ، يسرى مفعوله عليها ، اعتبارا من اليوم التبعين لتاريخ ايداع وثيقة التفليح الثلاثين يومين مفعوله بوقتئذ لكل دولة تتصل عليه بعد ذلك ، اعتبارا من اليوم التبعين لتاريخ ايداع وثيقة تفليحها.
(٢) تقوم حكومة الجمهورية السويسرية لتتبع البروتوكول بتسجيل هذا البروتوكول ، لدى منظمة الأمم المتحدة بمجرد ايداع مفعوله.

المادة العاشرة عشرة

(١) بعد أن سري مفعول هذا البروتوكول ، يصبح باب الانضمام فيه مفتوحا أمام كل دولة غير موقعة عليه.

١- الاتحاد إلى هذا البروتوكول من جانب أية دولة ليست طرفاً في اتفاقية باريس أو من جانب أية دولة ليست طرفاً في الاتفاقية باريس المعدلة في أواخر ١٩٥٥ بمقتضى الاتفاقية في الاتفاقية باريس المعدلة ببروتوكول أواخر عام ١٩٥٥ وبروتوكول رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥.

٢- دوج وشاقق الاتحاد، لدى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية، ويرى معلوماتها اعتباراً من اليوم تضمنت كل ما يلي:

المادة العشرين

١- يجوز لأي طرف في هذا البروتوكول أن ينسحب منه بإخطار مؤجل إلى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية.

٢- يبقى ملغى الانسحاب بعد انتهاء ستة أشهر من تاريخ طلي حكومة الجمهورية الشعبية البولندية الإخطار بالانسحاب.

٣- فيما بين أطراف هذا البروتوكول، لا يجوز تأسيس انساب أي طرف شميم من اتفاقية باريس ولغا لمعادنها ٢٩، أو من بروتوكول أواخر ولغا لمعادنها أرابية والمقررين على أنه انساب من اتفاقية باريس المعدلة ببروتوكول أواخر عام ١٩٥٥ وبروتوكول رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥.

المادة الحادية والعشرون

١- يجوز لبلد لتخطات الآتية دون موافقة على هذا البروتوكول:

(أ) يجوز لكل دولة أن تطلي في أي وقت، بموجب إخطار مؤجل إلى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية، أن اتفاقية باريس المعدلة ببروتوكول أواخر عام ١٩٥٥ وبروتوكول رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥ لا تحري على نقل الأشخاص والأشياء وشاقق قبل طليتها العسكرية على من طليارات مسطحة في تلك الدولة، ويجوز كل جوليها لتلك التخطات أو لمعادنها.

(ب) يجوز لكل دولة، عند تصديقها على البروتوكول أو إصدار رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥، أو عند انضمامها إليه، أو في أي وقت لاحق، أن تعدل قدم التزامها بإحكام اتفاقية باريس المعدلة ببروتوكول أواخر عام ١٩٥٥ أو ببروتوكول رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥، وذلك فيما يتعلق بتسليم المركبات والأشياء، ويرى ملغى هذا "المؤقت بعد انتهاء ٩٠ يوماً من تاريخ تسليم حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ذلك الإعلان."

٢- يجوز لكل دولة تكون قد أبدت خطفاً طلياً لتفرض إلتزاماً شميم هذا الخطف ليس أي وقت، وذلك بإخطار مؤجل لحكومة الجمهورية الشعبية البولندية.

المادة الثانية والعشرون

شباب حكومة الجمهورية الشعبية البولندية في إخطار جميع الدول الأطراف في اتفاقية باريس أو في تلك الاتفاقية بعد تصديقها وجميع الدول التي ستوقع على البروتوكول الصادر أو تنضم إليه، وكذلك منظمة الطيران المدني الدولي، بتاريخ كل توقيع، وشاقق إيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام وشاقق نزيان ملغى هذا البروتوكول، وبمعلومات الأخرى المفيدة في هذا الصدد.

المادة الثالثة والعشرون

١- فيما بين أطراف هذا البروتوكول الذين يكونون أعضاء في الاتفاقية المعدلة لاتفاقية باريس لتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي على علوم به خطف آخر غير الشاقق المتعاضد، وتوقع عليها في جوادا إخطار بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٧١ (إخطار إليها فيما يتعلق باتفاقية جوادا إخطاراً)، فإن أية إشارة إلى (اتفاقية باريس) تكون واردة في الاتفاقية جوادا لإشارة تضمن الإشارة في "اتفاقية باريس المعدلة في أواخر عام ١٩٥٥ وبروتوكول رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥"، وذلك في الأحوال التي يتبع فيها إلتزام البروتوكول الصادر في مونتريال على يتم بناءً على عقد اتفاقية في الفترة (ب) من المادة الأولى من اتفاقية جوادا إخطاراً.

المادة الرابعة والعشرون

١- كانت هناك دولتان أو أكثر أطرافاً في هذا البروتوكول من ناحية، وفيس بروتوكول فواتيما لعام ١٩٧١ أو البروتوكول الصادر رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥، من ناحية أخرى، فإن لقواعد الآتية شلق فيما بينهم:

(أ) فيما يتعلق بالشقاق والزلاقات أبريد الأمن الأمكنة العسكرية على إلتزام ملغى بخصف هذا البروتوكول تكون لها إلتزام على إلتزام العسكرية على إلتزام ملغى بخصف بروتوكول فواتيما لعام ١٩٧١ أو بخصف البروتوكول الصادر رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥.

(ب) فيما يتعلق بتركيبات والأشياء فإن (الإحكام العسكرية على إلتزام ملغى بخصف بروتوكول فواتيما لعام ١٩٧١، أو بخصف البروتوكول الصادر رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥، تكون لها إلتزام على إلتزام العسكرية على إلتزام ملغى بخصف هذا البروتوكول،

المادة الخامسة والعشرون

بالحل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحاً حتى أول يناير ١٩٧٦، بمقر منظمة الطيران المدني الدولي، وبعد ذلك بمقر وزارة خارجية الجمهورية الشعبية البولندية، حتى سريان مفعوله شعباً المادة الثامنة عشرة. وعلى منظمة الطيران المدني الدولي أن تضاعف في اختبار حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بأي توقيع وشارع، خلال الفترة التي يكون فيها باب التوقيع على البروتوكول مفتوحاً بمقر "منظمة الطيران المدني الدولي".

* *

واضحة لذلك وقع الممثلون هذا البروتوكول، بمقر السلطة الدولية لهم.

جرى في مدينة مونترال في اليوم الخامس والعشرين من شهر سبتمبر من سنة ألف وست مائة وخمسين، من أربعة نصوص رسمية، محررة باللغات الأسبانية والإنجليزية والفرنسية، وبعد الاختلاف بمقتضى النص المنصوص عليه بالفرنسية وفي اللغة التي صيغت بها الاتفاقية وأصبح في ١٢ أكتوبر ١٩٦٩.

اتفاقية بين

لحماية المصنّات الأدبية والفنية

صدقت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) تاريخ ٢٢/٢/١٩٦٩ المتضمن الانضمام لاتفاقية بين لحماية المصنّات الأدبية والفنية (وثيقة باريس) الموقعة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٧١ والمعلقة في ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٩ والملحق الخاص بالدول الثمانية بالصفة التالية:-

اتفاقية بن

حماية المصنفات الأدبية والفنية

الموقعة ٩ سبتمبر/الأول ١٨٨٦، والمكلمة بباريس في ٤ مايو/أيار ١٨٩٦، والمكلمة ببرلين في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٠٨، والمكلمة ببروكسل في ٢٠ مارس/آذار ١٩١٤، والمكلمة ببروكسل في ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٤٨، واستكهولم في ١٤ يوليو/تموز ١٩٦٧، وباريس في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧١، والمكلمة في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٩

إن دول الاتحاد، إذ تحدوها الرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية باكثر الطرق الممكنة فعالية واصباغاً،

واعترافاً منها بأهمية أعمال مؤتمري إعادة النظر الذي انعقد في استكهولم عام ١٩٦٧،

قررت تعديل الوثيقة التي اقترها مؤتمري استكهولم، مع الإبقاء على المواد من ١ إلى ٢٠، والمواد من ٢٢ إلى ٢٦ من تلك الوثيقة دون تغيير.

تبعا لذلك فإن التديقين الموقعين اذناه، بعد تقديمهم وثائق تلخيصهم الكادل والتي وجدت صحيحة ومستوفاة للشكل القانوني، قد اتفقا على ما يلي:

مادة ١

[إنشاء اتحاد]

تشكل الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية اتحادا لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية.

• اشيدت للدول رؤساء للبعثات لتسهيل التصديق بها، فسادا لها بأن النص الواقع لا يشهد على رؤوس للبعثات.

مادة ٢

[المصنفات المنتمية بالحماية : (١) « المصنفات الأدبية والفنية » (٢) امكلمة المكلمة بالتحديد (٣) المصنفات المنتمية (٤) النصوص الرسمية (٥) المجموعات (٦) التزام العنصرية، المستفيدين من الحماية (٧) مصنفات الفنون التطبيقية والرسوم والتصاميم (٨) الاجازات البصرية]

(١) تشمل عبارة « المصنفات الأدبية والفنية » كل انتاج في المجال الادبي والعلمي والفني ايا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، والمخاضات والطب والواقع والاعمال الاخرى التي تنتم بنفس الطبيعة، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والمصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات فنية والتشكيلات الابداعية، والمؤلفات الموسيقية سواء اقرئت بالانفاظ أم لم تقرن بها؛ والمصنفات السينمائية وتتناس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب معاليل الاسلوب السينمائي، والمصنفات الخاصة بالرسم والتطوير بالخطوط أو بالالوان والمصنفات المعمارية والتحت والبناء والطباعة على الحجر، والمصنفات الجغرافية وتتناس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب معاليل الاسلوب الجغرافي، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية، والصور التوضيحية والخرائط الجرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية والمصنفات الجسم المنطقية بالجغرافيا أو الجغرافيا أو العمارة أو العلوم.

(٢) تختص، مع ذلك، تشريعات دول الاتحاد بحق التنازل بأن المصنفات الادبية والفنية أو مجموعة أو أكثر منها لا تتمتع بالحماية طالما انها لم تتخذ شكلا ماديا معينا.

(٣) تتمتع الترحيمات والتحويلات والتمديدات الموسيقية وما يجري على المصنف الادبي أو الفني من تحويلات أخرى بنفس الحماية

التي تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون المساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلي .

(٤) تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد الحماية التي تمنحها للنصوص الرسمية ذات الطبيعة التشريعية أو الإدارية أو القضائية وكذلك للترجمة الرسمية لهذه النصوص .

(هـ) تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعتبر ابتكاراً فكرياً ، بسبب اختيار وترتيب محتوياتها ، بالحماية بهذه الصفة وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يخص بكل مصنف يشكل جزءاً من هذه المجموعات .

(٦) تتمتع المصنفات المذكورة آنفاً بالحماية في جميع دول الاتحاد ، وتباشر هذه الحماية لصلحة المؤلف ولصلحة من آل إليه الحق من بعده .

(٧) تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد مجال تطبيق القوانين الخاصة بمصنفات الفنون التطبيقية والرسوم والتصاميم الصناعية ، وكذلك شروط حماية هذه المصنفات والرسوم والتصاميم ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧ (٤) من هذه الاتفاقية . وبالنسبة للمصنفات التي تتمتع بالحماية في دولة المنشأ بصفتها نطق-رسوم وتصاميم ، فإنه لا يكون من حقها التمتع في دولة أخرى من دول الاتحاد إلا بالحماية الخاصة المقررة في تلك الدولة للرسوم والتصاميم . ومع ذلك ، فإذا لم تكن مثل هذه الحماية الخاصة مقررة في تلك الدولة الأخيرة ، فإن هذه المصنفات تتمتع بالحماية باعتبارها مصنفات فنية .

(٨) لا تطبق الحماية المقررة في هذه الاتفاقية على الأخبار اليومية أو على الأحداث المختلفة (التي تصنف) بكونها مجرد معلومات صحفية .

مادة ٢ (ثانياً)

[اتفاقية تحديد حماية بعض المصنفات : (١) بعض الخطب (٢) بعض استحضارات المعارض والخطب (٣) الحق في عمل مجموعات من هذه المصنفات]

(١) تختص تشريعات دول الاتحاد بالحق في أن تستعمل جزئياً أو كلياً الخطب السياسية والمرافعات التي تتم أثناء الإجراءات القضائية من الحماية المقررة في المادة السابقة .

(٢) تختص أيضاً تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها نقل المحاضرات والخطب والأعمال الأخرى التي تنتم بنفسها الطبيعة والتي تلقى علنياً وذلك من طريق الصحافة وإذاعتها وإحاطة الجمهور علماً بها بالوسائل السلكية أو عن طريق تضمينها وسائل النقل للجمهور المنصوص عليها في المادة ١١ (ثانياً) (١) من هذه الاتفاقية وذلك عندما يبرر الهدف الإعلان المنشود مثل هذا الاستعمال .

(٣) ومع ذلك ، يتمتع المؤلف بحق استثنائي في عمل مجموعة من مصنفاته المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

مادة ٣

[معايير الحماية : (١) جنسية المؤلف ، مكان نشر المصنف (٢) محل إقامة المؤلف (٣) المصنفات « المنشورة » (٤) المصنفات « المنشورة في آن واحد »]

(١) تشمل الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية :

(أ) المؤلفين من رعايا إحدى دول الاتحاد من مصنفاتهم سواء كانت منشورة أم لم تكن .

(ب) المؤلفين من غير رعايا إحدى دول الاتحاد ، من مصنفاتهم التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد أو في آن واحد في دولة خارج الاتحاد وفي إحدى دول الاتحاد .

(٦) في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يعامل المؤلفين من غير رعايا إحدى دول الاتحاد الذين تكون أثارهم المادية في إحدى هذه الدول معاملة المؤلفين من رعايا تلك الدولة .

(٧) يقصد بتعريف « المصنفات المنشورة » المصنفات التي تنشر بموافقة مؤلفيها إما كانت وسيلة عمل النسخ ، بشرط أن يكون توافر هذه النسخ قد جاء على نحو يفي بالاحتياجات المتوقعة للجمهور مع مراعاة طبيعة المصنف . ولا يعد نشرًا تمثيلًا لمصنف مسرحي أو مصنف مسرحي موسيقي أو سينمائي وأداء مصنف موسيقي والقرارة الملثية لمصنف أدبي والنقل المسموع أو الأداة المصنفات الأدبية أو الفنية وعرض مصنف أدبي وتقليد مصنف معماري .

(٨) يعتبر كآلة منشورة في آن واحد في عدة دول كل مصنف ظهر في دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يومًا من تاريخ نشره لأول مرة .

مادة ٥

« عام حماية المصنفات السينمائية والمصنفات السمعية ومصنفات الفنون التطبيقية والتشكيلية »

تسري الحماية المقررة في هذه الاتفاقية حتى إذا لم تتوفر الشروط الواردة في المادة ٣ وذلك على :

(١) مؤلفي المصنفات السينمائية التي يكون مقر منتجها أو محل إقامته المعتادة في إحدى دول الاتحاد .

(ب) مؤلفي المصنفات المعمارية القائمة في إحدى دول الاتحاد أو المصنفات الفنية الداخلية في مبنى أو إنشاء آخر كائن في إحدى دول الاتحاد .

مادة ٥

« الحقوق المصنوية : (١) و (٢) على دولة المنشأ (٣) في دولة المنشأ (٤) « دولة المنشأ »]

(١) يتمتع المؤلفون ، في دول الاتحاد غير دولة منشأ المصنف ، بالحقوق التي تخولها قوانين تلك الدول حاليا أو قد تخولها مستقبلا لرعاياها بالإضافة إلى الحقوق المقررة بصفة خاصة في هذه الاتفاقية ، وذلك بالنسبة للمصنفات التي يتمتعون على أساسها بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية .

(٢) لا يخضع المنتج أو معارضة هذه الحقوق لأي إجراء شكلي ، لهذا المنتج وهذه الممارسة مستقلتان عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف . تبعا لذلك ، فإن نطاق الحماية وكذلك وسائل ضمن المقررة للوفاء بحماية حقوقه يحكمها تشريع الدولة المطالب توفير الحماية فيها دون سواء ، وذلك بصرف النظر عن أحكام هذه الاتفاقية .

(٣) الحماية في دولة المنشأ يحكمها التشريع الوطني . ومع ذلك إذا كان المؤلف من غير رعايا دولة منشأ المصنف الذي يتمتع على أساسه بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية ، فإنه يتمتع في تلك الدولة بذات الحقوق المقررة لرعاياها .

(٤) تعتبر دولة المنشأ :

(١) بالنسبة للمصنفات التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد ، الدولة المذكورة . وفي حالة المصنفات التي تنشر في آن واحد في عدد من دول الاتحاد التي

تمنع مددا مختلفة الحماية ، الدولة التي تمنع نشرها
مدة الحماية الإصر .

(ب) بالنسبة للمصنفات التي تنشر في آن واحد في دولة
خارج الاتحاد ودولة من دول الاتحاد ، الدولة الأخيرة .

(ج) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة أو بالنسبة للمصنفات
التي تنشر لأول مرة في دولة خارج الاتحاد دون أن
تنشر في آن واحد في دولة من دول الاتحاد ، دولة
الاتحاد التي يعتبر المؤلف من رعاياها ، ومع ذلك :

(١) إذا ما تعلق الأمر بمصنفات سينمائية يقع مقر
منتجها أو محل إقامة الممتدة في دولة من دول
الاتحاد ، فإن هذه الدولة تكون دولة المنشأ .

(٢) إذا ما تعلق الأمر بمصنفات معمارية مقامة في إحدى
بلد في إحدى دول الاتحاد ، فإن هذه الدولة تكون
دولة المنشأ .

مادة ٦

[معاملة تليد الحماية بالنسبة لبعض مصنفات رعايا بعض
الدول خارج الاتحاد : (١) في الدولة التي لم تنشر فيها لأول
مرة في الدول الأخرى (٢) عدم رجعية التليد (٣) الإصر]

(١) عندما لا يقرر دولة خارج الاتحاد الحماية الكافية لمصنفات
مؤلفين من رعايا دولة من دول الاتحاد فلهذه الأخيرة أن تقيد

من حماية مصنفات المؤلفين الذين كانوا في تاريخ أول نشر من
رعايا تلك الدولة دون أن ينتموا عادة في إحدى دول الاتحاد .
فإذا ما استعملت دولة أول نشر هذا الحق فلا يتطلب من دول
الاتحاد الأخرى منح مثل هذه المصنفات التي تخضع لمعاملة
خاصة ، حماية أوسع من تلك التي تمنح لها في دولة أول نشر .

(٢) لا تؤثر القيود المقررة بموجب الفقرة السابقة على الحقوق التي
يكون المؤلف قد اكتسبها بالنسبة لمصنف نشر في إحدى دول
الاتحاد قبل وضع هذه القيود موضع التنفيذ .

(٣) على دول الاتحاد التي تضع قيودا على حماية حقوق المؤلفين
طبقا لاحكام هذه المادة ، أن تخطر ذلك إلى المدير العام للمنظمة
العالية للملكية الفكرية (ويشار إليه فيما بعد باسم « المدير
العام ») بموجب إعلان كتابي تحدد فيه الدول التي تقيد
الحماية في مواجهتها وكذا القيود التي تخضع لها حقوق
المؤلفين من رعايا هذه الدول . ويتولى المدير العام بإبلاغ هذا
الإعلان في الحال إلى جميع دول الاتحاد .

مادة ٦ (ثانيا)

[الحقوق الفوتية : (١) الحق في المبالغة بنسبة المصنف المؤلف ،
الحق في الإصر على إدخال بعض التعديلات على المصنف
والإصرار به (٢) عدم رجعية المؤلف (٣) وسائل النص]

(١) ينظر النظر بين الحقوق المالية للمؤلف ، بل وحتى بعد انتقال
هذه الحقوق ، فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة
المصنف إليه ، وبالإصرار على كل تعريف أو تشويه أو أي
تعديل آخر لهذا المصنف أو كل سبب آخر يهدد ببلات المصنف
يكون ضارا بشرفه أو بسمته .

(٢) الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل
محفوظة بعد وفاته ، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق

المالية ، ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطالب توفير الحماية فيها . ومع ذلك ، فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به ، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها ، نصوصا تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، يكون لها الحق في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف .

(٣) وسألت اللجنة لمحافظة على الحقوق المقررة في هذه المادة يحددها تشريع الدولة المطالب توفير الحماية فيها .

مادة ٧

[مدة الحماية : (١) يوجه عام (٢) بالنسبة للمصنفات السينمائية (٣) بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسما مستعرا (٤) بالنسبة لأصناف التصوير الفوتوغرافي ومصنفات الفنون التطبيقية (٥) تاريخ بدء احتساب مدة الحماية (٦) منح مسدد المجلد (٧) منح عدد المجلد (٨) الترخيمات الخاصة ،

بمطابقة ٨ الدد]

(١) مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته .

(٢) ومع ذلك ، فإنه بالنسبة للمصنفات السينمائية ، يكون لدول الاتحاد الحق في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي ببعض خمسين عاما على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف ، وفي حالة عدم تحقق مثل هذا الحدث خلال خمسين عاما من تاريخ الجائر مثل هذا المصنف ، فإن مدة الحماية تنتهي في بعض خمسين عاما على هذا الجائر .

(٣) بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسما مستعرا ، فإن مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تنتهي ببعض خمسين سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور .

بطريقة مشروعة . ومع ذلك ، إذا كان الاسم المستعار الذي تنسده المؤلف لا يدع أي مجال للشك في تحديد شخصيته فإن مدة الحماية تكون هي المنصوص عليها في الفقرة (١) . وإذا كشف مؤلف مصنف بموثر اسم المؤلف أو يحمل اسما مستعرا عن شخصيته خلال المدة المذكورة أعلاه ، تكون مدة سريان الحماية هي المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) . ولا تلتمز دول الاتحاد بحماية المصنفات التي لا تحمل اسم مؤلفها أو تحمل اسما مستعرا إذا كان هناك سببا معقولا لافتراض أن مؤلفها قد تولى منذ خمسين سنة .

(٤) تختص تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد مدة حماية مصنفات التصوير الفوتوغرافي ومصنفات الفن التطبيقي بالتدريج الذي تتمتع فيه بالحماية كمصنفات فنية . ومع ذلك فإن هذه المدة لا يمكن أن تقل عن خمس وعشرين سنة تبدأ من تاريخ الجائر مثل هذا المصنف .

(٥) يبدأ سريان مدة الحماية المقررة على اثر وفاة المؤلف ، وكذلك المدد المقررة في الفقرات (٢) و (٣) و (٤) أعلاه ، من تاريخ الوفاة أو حصول الواقعة المشار إليها في تلك الفقرات ، على أن سريان هذه المدد يبدأ دائما احتسابا اعتبارا من أول يناير من السنة التالية للوفاة أو حصول الواقعة .

(٦) يمكن لدول الاتحاد أن تقرر مدة الحماية المجرى من تلك المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

(٧) يكون لدول الاتحاد اللزمية بإحكام وليفة روما من هذه الاتفاقية والتي تمنح تشريعها الوطنية السارية المفعول وقت توقيع هذه الليفة مددا أقل من المنصوص عليها في الفقرات السابقة ، حق الإبقاء على تلك المدد عند التصديق على هذه الليفة أو الانضمام إليها .

(٨) وعلى كل الأحوال فإن المدة يحكمها تشريع الدولة المطالبون
توفير الحماية فيها . ومع ذلك ، وما لم يقرر تشريع هذه
الدولة غير ذلك ، فإن المدة لن تجاوز المدة المحددة في دولة
مناشأ المصنف .

مادة ٧ (ثانياً)

[مدة حماية المصنفات التي اشتركت في وضعها أكثر من مؤلف واحد]

تطبق أحكام المادة السابقة أيضاً في الحالة التي يكون فيها حق
المؤلف مملوكاً على الشيوع للشركاء في عمل مصنف ، على أن
تحدد المدة المقررة على إثر وفاة المؤلف اعتباراً من تاريخ وفاة
آخر من بقى من الشركاء على قيد الحياة .

مادة ٨

[حق الترجمة]

يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه
الاتفاقية بحق استثنائي في ترجمة أو التصريح بترجمة مصنفاتهم
طوال مدة حماية ما لهم من حقوق في المصنفات الأصلية .

مادة ٩

[حق النسخ : (١) بوجه عام (٢) اتفاقية وضع استثنائات
(٣) التسجيلات الصوتية والبصرية]

(١) يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه
الاتفاقية بحق استثنائي في التصريح بعمل نسخ من هذه
المصنفات بآلة طريقة وبأى شكل كان .

(٢) تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بعمل نسخ من

هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة بشرط ألا يتعارض
ممثل مثل هذه النسخ مع الاستغلال المادي للمصنف
والأ بسبب خيرا بغير مبرر المصالح المشروعة للمؤلف .
(٣) كل تسجيل صوتي أو بصري يعتبر نقلاً في مفهوم هذه
الاتفاقية .

مادة ١٠

[حرية استعمال المصنفات في بعض الحالات : (١) المقتطفات (٢)
التوضيح في الأبحاث التعليمية (٣) ذكر المصدر واسم المؤلف]

(١) يسمح بنقل مقتطفات من المصنف الذي وُضع في متناول
الجمهور على نحو مشروع ، بشرط أن يتفق ذلك وحسن
الاستعمال وأن يكون في الحدود التي يبررها الغرض المنشود،
ويشمل ذلك نقل مقتطفات من مقالات الصحف والمجلات
في شكل مختصرات صحفية .

(٢) تختص تشريعات دول الاتحاد ، والاتفاقات الخاصة المقررة
أو التي قد تعقد فيما بينها ، وفي حدود ما يبرره الترخيص
المنشود ، بإباحة استعمال المصنفات الأدبية أو الفنية على
سبيل التوضيح للأغراض التعليمية وذلك عن طريق نشرات
والإذاعات اللاسلكية والتسجيلات الصوتية أو البصرية بشرط
أن يتفق مع هذا الاستخدام وحسن الاستعمال .

(٣) يجب عند استعمال المصنفات طبقاً للقرنين السابقين من
هذه المادة ذكر المصدر واسم المؤلف إذا كان وارداً به .

مادة ١١ (ثانياً)

[امتيازات أخرى بشأن حرية استعمال المصنفات : (١) على
المطالعات وكذلك على المصنفات الخاصة (٢) المصنفات التي
تتعلق أو تسع آثاراً عرضاً إيجاباً جارية]

(١) تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بنقل المقالات

المشورة في الصحف والبوديات من مؤسسات جارية اقتصادية أو سياسية أو دينية أو المصنات الماداة التي لها ذات الطابع ، وذلك بواسطة الصحافة أو الإذاعة أو النقل السلكي للجمهور ، في الحالات التي لا تكون فيها حقوق النقل أو الإذاعة أو النقل السلكي المذكور محفوظة صراحة . ومع ذلك فإنه يجب دائما الإشارة بكل وضوح إلى المصدر ، ويحدد تشريع الدولة المطالب توليد الحماية فيها الجزء المترتب على الإخلال بهذا الالتزام .

(١) تخضع أيضا تشريعات دول الاتحاد بتحديد الشروط التي يمكن بقتضاها ، وذلك بمناسبة عرض أحداث جارية من طريق التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو الإذاعة أو النقل السلكي للجمهور ، تسجل المصنات الأدبية أو الفنية التي شوهت أو سمحت انتاد الحدث وجعلها في متناول الجمهور وذلك في حدود ما يبرره الفرض الإلزامي المنشود .

مادة ١١

【 يفي الحقوق المتعلقة بالمصنات المسرحية والموسيقية : (١) حق التمثيل أو الأداء والنقل لتسجيل أو أداء أي الجمهور . (٢) بالنسبة للترجمات 】

(١) يتمتع مؤلفو المصنات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنات الموسيقية بحق استثنائي في التصريح :

(١) تمثيل مصنفاتهم وأدائها علنا بما في ذلك التمثيل والإداء العلني بكل الوسائل أو الطرق .

(٢) نقل تمثيل وأداء مصنفاتهم إلى الجمهور بكل الوسائل .

(٣) يتمتع مؤلفو المصنات المسرحية والمسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي بنفس الحقوق فيما يخص ترجمة مصنفاتهم .

مادة ١١ (ثانيا)

【 حقوق الإذاعة والحقول الرقيقة بها : (١) الإذاعة وإيرها من وسائل النقل الأسلاك ، نقل المصنف للداع إلى الجمهور سلكيا أو لاسلكيا ، نقل المصنف للداع إلى الجمهور سواء بغير الصوت أو بأي جهاز مشبه آخر (٢) التراخيص الإيجابية (٣) التسجيل ، التسجيلات المؤقتة 】

(١) يتمتع مؤلفو المصنات الأدبية والفنية بحق استثنائي في التصريح :

(١) بإذاعة مصنفاتهم أو بنقلها إلى الجمهور بآلة وسيلة أخرى تستخدم لإذاعة الإشارات أو الأصوات أو الصور باللاسلكي .

(٢) بأي نقل للجمهور ، سلكيا كان أم لاسلكيا ، للمصنف للداع عندما تقوم بهذا النقل هيئة أخرى غير الهيئة الأصلية .

(٣) بنقل المصنف للداع للجمهور بغير الصوت أو بأي جهاز آخر مشابه ناقل للإشارات أو الأصوات أو الصور .

(٢) تخضع تشريعات دول الاتحاد بتحديد شروط استعمال الحقوق المذكورة في الفقرة (١) السابقة ، على أن يقتصر إلى هذه الشروط على الدول التي تفرستها لا غير . ولا يمكن أن تمنح هذه الشروط بأي حال بالحقوق المعنوية للتأليف ولا بحقوق الحصول على مقابل عادل تحدده السلطة المختصة في حالة عدم الاتفاق عليه وديا .

(٣) ما لم ينص على خلاف ذلك ، فإن للتصريح المنوح طبقا للفقرة (١) من هذه المادة ، لا يخضع للتصريح بتسجيل المصنف للداع

(١) من هذه المادة ، ومع ذلك فإن تشريعات الدول لتسجيل الأصوات أو الصور . ومع ذلك فإن تشريعات دول الاتحاد تخضع بتحديد نظام التسجيلات المؤقتة التي تجريها هيئة إدارية بوسائلها الخاصة لاستخدامها في أذاعتها الخاصة ، ويجوز لهذه التشريعات أن تصرح بحفظ هذه

التسجيلات في محفوظات رسمية بالنظر لطابعها الاستثنائي
كوثائق .

مادة ١١. (ثالثا)

بعض الحقوق المتعلقة بالمصنفات الأدبية : (١) حق النلاوة
العينية ونقلها الى الجور (٢) بالنسبة للترجمات |

- (١) يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية بحق استثنائي في تصريح :
(أ) التلاوة العلنية لمصنفاتهم ، بما في ذلك التلاوة العلنية بجميع الوسائل أو الطرق .
(٢) نقل تلاوة مصنفاتهم الى الجمهور بجميع الوسائل .
- (٣) يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية ، طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي ، بنفس الحقوق فيما يتعلق بترجمة مصنفاتهم .

مادة ١٢

[حق تعوير المنتجات وتعديلاتها واجراء اية تحويلات اخرى عليها]

تتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنية بحق استثنائي في
تصريح تحويل مصنفاتهم أو تعديلاتها أو إجراء أي تحويلات أخرى
لها.

مادة ١٤

امكانية تحديد حق تسجيل المصنفات الموسيقية واية المصنفات
مصاحبة لها : (1) التراخيص الاجابية (2) الاجراءات الانكسالية
(3) مصادرة نسخ المصنفات المتوردة : المصنوعة دون
تفريع من الاول

- (١) يجوز لكل دولة في الاتحاد أن ترفع ، فيما يخصها ، تحفظات

وبشأن الحق الاستثنائي المنحصر المؤلف مصنف موسيقى ومؤلف أية كلمات يكون قد تم تسجيلها مع المصنف الموسيقى يتصرح من الأخير ، وذلك في ترخيص التسجيل الصوري لذلك المصنف الموسيقى بموجبالكلمات أو وجدها ، على مثل هذه التحفظات والشروط يقتصر تطبيقها على بلدان التي فرضتها ؛ ولا يجوز أن تمتد إلى خارج نطاق الدولة التي فرضتها ؛ ولا يجوز أن تمنع أية حالة يحق المؤلف في الحصول على مقابل عدم تحدهد السلطة المختصة في حالة عدم الاتفاق عليه ودبا .

- (١) تسجيلات المصنفات الموسيقية التي تم التزاجها في إحدى دول الاتحاد طبقاً لمادة ١٢ من القوانين المحلية، إلا أنه لا ينبغي أن يكون ذلك حتى نهاية سنة ١٩٨٠. يمكن أن تكون مثلثات داخل كل من الدولة المستوردة وموافقة مؤلف التسجيلات الموسيقية وذلك حتى نهاية سنة ١٩٨٠ اعتباراً من التاريخ الذي تصبح فيه الدولة الماكورة موطنة بهذه الرقبة.
- (٢) والتسجيلات التي تتم وفقاً للقوانين (١) و (٢) من هذه المادة ينبغي أن يتم استيرادها، غير بصرح من الأطراف المعنية، في دولة تعتبرها تسجيلات مخالفة للقانون، تكون عرضة المصادرة.

مادة ١٤

(١) الحقوق السينمائية والحقوق المرتبطة بها : (١) التحويل والنسخ السينمائي ، التوزيع ، التمثيل والاداء الفنى والنقل السلكي الى الجمهور للمصنفات المحصورة أو النسخة بهذا الشكل (٢) تحويل الانتاج السينمائي (٢) عدم وجود تراخيص اجبارية [

- (۱) يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية او الفنية بحق استثنائي في ترخيص:

- (1) تحرير مصنفاتهم وعمل نسخ منها للاتحاد السينمائي .
وتوزع مثل هذه النسخ المحورة أو المتقولة .
(2) التمثيل والإداء العلني والنقل السلبي للجمهور للمصنفات المحورة أو المتقولة بهذا الشكل .
(3) تحرير الاتحاد السينمائي المأخوذ من مصنفات أدبية أو فنية ، تحت أي شكل تني آخر : ينقل خاضعا لتصریح مؤلفي المصنفات الأصلية ، وذلك دون المساس بتريخس مؤلفي الاتحاد السينمائي .
(4) لا تنطبق أحكام المادة ١٣ (1) .

مادة ١٤ (ثانيا)

أحكام خاصة تنطبق بالمصنفات السينمائية : (1) التشبيع بالمصنفات « الأصلية » (2) أصحاب حق المؤلف ، تعديل حقوق بعض المؤلفين المساهمين (3) بعض المؤلفين المساهمين الآخرين .

- (1) دون المساس بحق المؤلف لأي مصنف يكون قد تم تحريره أو نقله ، يتمتع المصنف السينمائي بالحماية كمصنف أصلي .
ويتمتع صاحب حق المؤلف لمصنف سينمائي بملات الحقوق التي يتمتع بها مؤلف مصنف أصلي : بما في ذلك الحقوق المشار إليها في المادة السابقة .

- (2) تعديل أصحاب حق المؤلف لمصنف سينمائي يختص به تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

- (3) ومع ذلك ، ففي دول الاتحاد التي تقضي تشريعاتها تعيين أصحاب حق المؤلف في مصنف سينمائي المؤلفين الذين ساهموا في عمل المصنف ، فإن مثل هؤلاء المؤلفين

في حالة إذا ما تمهدوا بتقديم مثل هذه المساهمة ، ليس لهم ، ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص ، أن يعترضوا على عمل نسخ من المصنف السينمائي أو تداوله أو تمثيله أو آدائه علنا أو تنقله سلكيا إلى الجمهور ، أو أذاعته أو على أي نقل آخر إلى الجمهور أو تضمينه حاشية بالترجمة أو جملة نائقا بنفسه أخرى .

- (ج) أمر البت فيما إذا كان يجب مراعاة التمهيد المذكور لعلاوة لافراض تطبيق الفقرة الفرعية (ب) السابقة ، في شكل عقد مكتوب أو محرر مكتوب له ذات الأثر من صمدته ، يختص به تشريع دولة الاتحاد التي يتخذها منتسج المصنف السينمائي مقرا له أو محلا لاداعيته المتعادية .
ومع ذلك يختص تشريع دولة الاتحاد المطلوب توفير الحماية فيها بحق التقضاء بما إذا كان التمهيد المشار إليه يجب أن يكون مقدا مكتوبا أو محررا مكتوبا له ذات الأثر .
ويجب على الدول التي تقوم باستعمال هذا الحق أن تخطر المدر العام بذلك بموجب إعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى .
(د) بقصد عبارة « ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص » أي شرط مقيد يمكن أن يخضع له التمهيد المذكور .

- (2) لا تنطبق أحكام الفقرة (1) (ب) استثناء على مؤلفي السيناتوي والحوار والمصنفات الموسيقية التي يتم تأليفها بفرض التجاز مصنف سينمائي ، ولا على الخرج الرئيسي لهذا المصنف ، هذا ما لم يقرر التشريع الوطني خلاف ذلك . ومع ذلك فعلى دول الاتحاد التي تخطو تشريعاتها من أحكام تقضي بتطبيق الفقرة (2) (ب) المشار إليها على المخرج المذكور ، أن تخطر المدر العام بذلك بموجب إعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى .

مادة ١٤ (١٣٦)

[« حق التبع » بشأن المصنفات الفنية والمخطوطات : (١) حق الانتلاع بعمليات إعادة البيع (٢) التشريعات المحلية (٣) الاجراءات]

(١) فيما يتعلق بالمصنفات الفنية الأصلية والمخطوطات الأصلية وكتاب ومؤلفي موسيقيين ، يتمتع المؤلف ، أو من له صفة يمد وفاته من الأشخاص أو الهيئات وفقاً لتشريع الوطن ، بحق غير قابل للتصرف فيه ، في تعلق مصالحهم بعمليات بيع المصنف التالية لأول تنازل من حق الاستغلال بحريه المؤلف .

(٢) لا يمكن المطالبة بتوفير الحماية المخصوص عليها في الفقرة السابقة في أية دولة من دول الاتحاد إلا إذا كان تشريع الدولة التي ينتمي إليها المؤلف يقرر هذه الحماية ول الحدود التي يسمح بها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

(٣) يخصم التشريع الوطني بتحديد إجراءات التحصيل والمبالغ الواجبة .

مادة ١٥

[حق الغالبية بالحقوق الممنحة بالحماية : (١) عند بيان اسم المؤلف أو عندما لا يقع الاسم للتمتع به لا يشك في تحديد شخصية المؤلف (٢) بالنسبة للمصنفات السينمائية (٣) بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً (٤) بالنسبة لبعض المصنفات غير المنشورة والتي تكون شخصية مؤلفها مجهولة]

(١) لكن يعتبر أن المؤلف المصنفات الأدبية أو الفنية التي لجبها الإبداعية الحالية هذه الصفة وتكون لهم بالتالي حق التوليد أمام محاكم دول الاتحاد ومقاضيها من بعض بقوتهم ، يكفي أن يظهر اسم المؤلف على المصنف بالطريقة المعتادة ، هذا ما لم يتم

الدليل على عكس ذلك . وتطبق هذه الفقرة حتى إذا كان الاسم مستعاراً ، متى كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا بدع مجالاً لأي شك في تحديد شخصيته .

(٢) يفترض أن الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يظهر اسمه بالطريقة المعتادة على مصنف سينمائي هو المنتج لهذا المصنف ، هذا ما لم يتم الدليل على عكس ذلك .

(٣) بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً ، غير تلك المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه ، يفترض أن الناشر الذي يظهر اسمه على المصنف ، وما لم يثبت عكس ذلك ، بمثابة ممثل للمؤلف ، وبهذه الصفة فإن له حق المحافظة على حقوق المؤلف والدفاع عنها . ويقف سران حكم هذه الفقرة عندما يكشف المؤلف عن شخصيته ويثبت صفته .

(٤) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة والتي تكون شخصية مؤلفها مجهولة ، مع وجود كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه من مواطني إحدى دول الاتحاد ، فإن تشريع هذه الدولة يخصم بحق تعيين السلطة المختصة التي تقوم بتشغيل المؤلف ويكون لها حق المحافظة على حقوقه والدفاع عنها في دول الاتحاد .

(ب) على دول الاتحاد التي تقوم بمثل هذا التحمين عملاً بالحكم المذكور أن تخطر المدير العام بذلك بمقتضى إعلان كتابي يتضمن كل البيانات الخاصة بالسلطة المختصة التي تم تعيينها بهذا الشكل ، ويقوم المدير العام بالإبلاغ ذلك في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى .

مادة ١٦

[المصنفات المؤرعة : (١) لصادرة (٢) لتصادرة عند الاستيراد (٣) التشريعات المطبوعة]

- (١) تكون جميع النسخ غير المنشورة أصنف محلا للمصادرة في دول الاتحاد التي يتمتع فيها المصنف الأصلي بالحماية القانونية .
- (٢) تطبق أحكام الفقرة السابقة أيضا على النسخ الواردة من دولة لا يتمتع فيها المصنف بالحماية أو تكون قد توفقت فيها -
- (٣) تجري المصادرة وفقا لتشريع كل دولة .

مادة ١٧

[امتثلة مراقبة تداول المصنفات ونشيتها وبيعها]

لا يمكن لأحكام هذه الاتفاقية أن تمس بأي شكل بحق حكومة كل دولة من دول الاتحاد في أن تسمح أو ترفض أو تمنع ، عن طريق التشريع أو إصدار التوجيه ، تداول أو تمثيل أو عرض أي مصنف أو إنتاج يرى السلطة المختصة ممارسة هذا الحق بالنسبة إليه .

مادة ١٨

[المصنفات الموجودة عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ : (١) يجوز حمايتها في حالة عدم انقضاء مدة الحماية في دولة المنشأ (٢) يجوز حمايتها في حالة انقضاء مدة الحماية في الدولة المطلوب دفع التعويضات فيها (٣) تطبق هذه الفقرة (١) حالات خاصة]

- (١) تسري هذه الاتفاقية على كل المصنفات التي لا تكون ، عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، قد سبقتم بيع في الملك العام للدولة المنشأ بانقضاء مدة الحماية .
- (٢) ومع ذلك ، إذا سبق أحد المصنفات في الملك العام في الدولة

المطوب توفير الحماية فيها ، نتيجة انقضاء مدة الحماية السابق منحها له ، فإن هذا المصنف لا يتمتع فيها بالحماية من جديد .

(٣) يجري تطبيق هذا المبدأ وفقا للأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات الخاصة بالمؤرعة أو التي قد تمقت لهذا الغرض فيما بين دول الاتحاد . وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام ، تحدد الدول المعنية ، كل فيما يخصها ، الشروط الخاصة بتطبيق هذا المبدأ .

- (١) تنطبق الأحكام السابقة أيضا في حالة انضمام دول جديدة إلى الاتحاد وكذلك في الحالة التي تمتد فيها الحماية بالتطبيق للمادة ٧ أو بسبب التنازل عن التحفظات .

مادة ١٩

[تطبيق حماية أوسع من الحماية المترتبة على الاتفاقية]

لا تمنع أحكام هذه الاتفاقية من المطالبة بتطبيق حماية أوسع يكون قد قررها تشريع دولة من دول الاتحاد .

مادة ٢٠

[مصنفات خاصة بين دول الاتحاد]

تحتفظ حكومات دول الاتحاد بالحق في عقد اتفاقات خاصة فيما بينها ، ما دامت هذه الاتفاقات تحول تنقولا تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية . أو تتضمن نصوصا لا تتعارض مع هذه الاتفاقية . ويتبى أحكام الاتفاقات القائمة سارية متى كانت مطابقة للشروط السابق ذكرها .

مادة ٢١

[أحكام خاصة بتحقيل بالبيانات الفنية : (١) الرجوع إلى الملحق (٢) الملحق جزء لا يتجزأ من الوثيقة]

- (١) يتضمن الملحق أحكاما خاصة تتعلق بالردود الفنية .

(٢) مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ (١) (ب) ، بشكل الملحق جزوا لا يتجزأ من هذه الوثيقة .

مادة ٢٢

[الجمعية : (١) إنشاء وتشكيل (٢) مهام (٣) النصاب القانوني ، التصويت ، الترابيون (٤) الدعوة للاجتماع (٥) نظام الداخلي]

- (١) يكون للاتحاد جمعية تتكون من دول الاتحاد المنتمزة بالواد من ٢٢ الى ٢٦ .
(ب) تمثل حكومة كل دولة بمتفوق واحد يمكن أن يعاونه مفاوضون ومستشارون وخبراء .
(ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته .
(٢) تقوم الجمعية بما يلي :

- (١) تعالج جميع المسائل الخاصة بالمحافظة على الاتحاد وديمته وتنفيذ هذه الاتفاقية .
(٢) تزود المكتب الدولي للملكية الفكرية (ويدعى فيما بعد « المكتب الدولي ») المشار اليه في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويدعى فيما بعد « المنظمة ») بالتوجيهات الخاصة بالأعداد بقرارات التعديل ، مع مراعاة ملاحظات دول الاتحاد غير المنتمزة بالواد من ٢٢ الى ٢٦ .
(٣) تنظر في تقارير وأنشطة مدير عام المنظمة الخاصة بالاتحاد وتمتعها ، وتزود بجميع التوجيهات اللازمة بخصوص الموضوعات التي تدخل في اختصاص الاتحاد .
(٤) تنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية .
(٥) تنظر في تقارير وأنشطة اللجنة التنفيذية وتمتعها وتزودها بالتوجيهات .

(٦) تعدد برنامج الاتحاد وتقر ميزانية فترة الستين الخاصة به وتعتمد حساباته الختامية .
(٧) تقر اللائحة المالية للاتحاد .

(٨) تنشئ ما تراه ملائماً من لجان خبراء وجماعات عمل لتحقيق أغراض الاتحاد .

(٩) تعدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمرأدين من الدول غير الأعضاء في الاتحاد ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

(١٠) تقر التعديلات الخاصة بالواد من ٢٢ الى ٢٦ .
(١١) تتخذ أي إجراء آخر ملائم بهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد .

(١٢) يتبصر أية مهام أخرى تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

(١٣) تعارض الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة شرطية تير لها هذه الحقوق .

(ب) تتخذ الجمعية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تم أيضاً اتصالات أخرى تدبرها المنظمة بعد الاطلاع على رأي لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

(٣) (١) يكون لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد .

(ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في الجمعية .

(ج) بنفس النظر من أحكام الفقرة الفرعية (ب) ، للجمعية أن تتخذ قراراتها إذا كان عدد الدول المنتملة في أية دورة يقل من النصف ولكن يساوي ثلث الدول الأعضاء في الجمعية أو يزيد عليه . ومع ذلك فإن قرارات الجمعية ، بخلاف تلك المنتملة بأجرامها ، لا تكون نافذة إلا إذا توفرت الشروط التالية . يبلغ المكتب الدولي القرارات المأذونة إلى الدول الأعضاء في الجمعية

التي لم تكن ممتلئة ، ويدعوها الى الادلاء بتصويتها او امتناعها كتابة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الإلزام . فإذا ما كان عدد الدول التي ادلت بتصويتها او امتناعها منذ انتفاض تلك المدة يساوي على الأقل العدد الذي كان مطلوباً لاستكمال النصاب القانوني في الدورة ذاتها تكون تلك القرارات نافذة متى كانت الاغلبية المطلوبة ما زالت قائمة في نفس الوقت .

(د) مع مراعاة احكام المادة ٢٦ (٢) تتخذ قرارات الجمعية بالمطالبة للتى الامور التي اشتركت في الاقتراع .

(هـ) لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت .

(و) لا يمثل التصوب الا دولة واحدة فقط ولا يصوتون الا باسمها .

(ز) تشارك دول الاتحاد غير الاعضاء في الجمعية في اجتماعاتها كمرائيين .

- (١) (١) تجتمع الجمعية في دورة عادية مرة كل سنتين بدعوة من المدير العام ، ويكون اجتماعها ، فيما عدا الحالات الاستثنائية ، أثناء نفس الفترة وفي نفس المكان اللذين تجتمع فيهما الجمعية العادية للمنظمة .
- (ب) تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو على طلب ربع عدد الدول الاعضاء في الجمعية .
- (ج) تضع الجمعية النظام الداخلي الخاص بها .

مادة ٢٣

[اللجنة التنفيذية : (١) الرئيس (٢) النسخ (٣) التفتيش (٤) عدد الاعضاء (٥) التوزيع الجغرافي ، (٦) العلاقات عامة (٧) مدة التفويض ، حدود السلطة (٨) الامور التنظيمية ، (٩) الامور الفنية بشأن التنظيم (١٠) الميزانية (١١) الامور الاقتصادية (١٢) النصاب القانوني ، (١٣) التصويت (١٤) المراقبة (١٥) النظام الداخلي]

(١) يكون الجمعية لجنة تنفيذية .

(٢) تكون اللجنة التنفيذية من الدول التي تنتخبها الجمعية من بين الدول الاعضاء فيها ، وعلاوة على ذلك يكون للدولة التي يقع على اقليمها مقر المنظمة ، بحكم وضعها ، مقعد في اللجنة وذلك مع مراعاة احكام المادة ٢٥ (٧) (ب) .

(ب) تمثل حكومة كل دولة عضو في اللجنة التنفيذية بمندوب واحد يمكن ان يعاونه سناوون ومستشارون وخبراء .

(ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته .

(٣) يكون عدد الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية مساوياً لربع عدد الدول الاعضاء في الجمعية ، وعند تحديد عدد المقاعد التي يتعين شغلها يميل الباقي بعد القسمة على اربعة .

(٤) تراسى الجمعية عند انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية توزيعاً جغرافياً عادلاً وضرورة ان تكون الدول الأطراف في الاتفاقات الخاصة التي يمكن ان تعقد في اطار الاتحاد ضمن الدول التي تتكون منها اللجنة التنفيذية .

(٥) (١) يتولى اعضاء اللجنة التنفيذية مهام عملهم ابتداء من ختام دورة الجمعية التي تم فيها انتخابهم حتى ختام الدورة العادية التالية للجمعية .

(ب) يمكن اعادة انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية ولكن بعدد اخص لا يزيد على ثلثي عددهم .

(ج) تضع الجمعية القواعد التفصيلية الخاصة بالانتخاب واعادة الانتخاب للممثل لاعضاء اللجنة التنفيذية .

(٦) (١) تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي :

- (١) تعد مشروع جدول أعمال الجمعية .
- (٢) تعرض على الجمعية مقترحات متعلقة بمشروع الرنامج ومشروع ميزانية فترة السنتين الغاء

بالإتحاد والمدة من قبل المدير العام .
(٦) [تحذف] .

(١) تعرض على الجمعية ، مع التلخيصات الملائمة ، التقارير الدورية المدير العام والتقارير السنوية الخاصة بمراجعة الحسابات .

(٥) تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان قيام المدير العام بتنفيذ برنامج الإتحاد طبقاً لقرارات الجمعية مع مراعاة الظروف التي قد تطرأ فيما بين دورتين عاديتين للجمعية .

(٦) يتأخر أية مهام أخرى تعهد إليها في نطاق هذه الاتفاقية .

(ب) تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضا إحداثات أخرى تديرها المنظمة بمسند الإطلاع على رأي لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

(٧) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة عادية مرة كل سنة بدعوة من المدير العام ، ويتم الاجتماع أثناء نفس الفترة وفي نفس المكان اللذين تجتمع فيهما لجنة التنسيق التابعة للمنظمة وذلك بقدر الإمكان .

(ب) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام إما بمبادرة منه أو بناء على طلب رئيسها أو ربع أعضائها .

(٨) (١) يكون لكل دولة عضو في اللجنة التنفيذية - موثوقاً .

(ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية .

(ج) تتخذ القرارات بالإجماع بالأسبقية البسيطة للأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

(د) لا يعتبر الإمتناع بمثابة تصويت .
(هـ) لا يمثل التصويت الدولة واحدة فقط ولا يصوتون إلا باسمها .

(٩) لدول الإتحاد غير الأعضاء في اللجنة التنفيذية أن تحضر اجتماعاتها كمرأيتين .
(١٠) تضع اللجنة التنفيذية النظام الداخلي الخاص بها .

مادة ٢٤

[المكتب الدولي : (١) مهامه بوجه عام : المدير العام (٢) معلومات عامة (٣) مجلة دورية (٤) تزويد الدول بالمعلومات (٥) دراسات وخدمات (٦) الاشتراك في الاجتماعات (٧) مؤتمرات التمسيد (٨) مهام أخرى]

(١) يمارس المكتب الدولي المهام الإدارية الخاصة بالإتحاد ، ويعتبر المكتب الدولي امتداداً لمكتب الإتحاد المتحد مع مكتب الإتحاد الذي أنشأه الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الصناعية .

(ب) يقوم المكتب الدولي ، بصفة خاصة ، بأعمال السكرتارية لمختلف أجهزة الإتحاد .

(ج) المدير العام للمنظمة هو الرئيس التنفيذي للإتحاد وهو الذي يمثلها .

(٢) يجمع المكتب الدولي المعلومات الخاصة بحماية حق المؤلف وينشرها ، ويقوم كل دولة من دول الإتحاد بتزويد المكتب الدولي ، في أقرب وقت ممكن ، بجميع القوانين الجديدة والنصوص الرسمية المنقطة بحماية حق المؤلف .

(٣) يصدر المكتب الدولي مجلة شهرية .

(٤) يزود المكتب الدولي كل دولة في الإتحاد ، بناء على طلبها ، بمعلومات عن المسائل المتعلقة بحماية حق المؤلف .

(٥) يجرى المكتب الدولي دراسات ويقدم خدمات تهدف إلى تيسير حماية حق المؤلف .

(٦) يشترك المدير العام ، وأى عضو يكلفه من موظفي المكتب الدولي ، في كالة اجتماعات الجمعية واللجنة التنفيذية وأية لجنة خيلاء أخرى أو جماعة عمل ، دون أن يكون لهم حق التصويت . ويكون المدير العام ، أو أى عضو يكلفه من موظفي المكتب الدولي ، سكرتيراً لهذه الأجهزة بحكم منصبه .

(٧) (أ) يقوم المكتب الدولي ، وفقاً لتوجيهات الجمعية وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية ، بإعداد مؤتمرات التعديل الخاصة بأحكام الاتفاقية فيما عدا المواد ١٠ إلى ٢٩ .

(ب) للمكتب الدولي أن يتشاور مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن الأعداد لمؤتمرات التعديل .

(ج) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم في مناقشات هذه المؤتمرات دون أن يكون لهم حق التصويت .

(د) ينقل المكتب الدولي أية مهام أخرى تمهد إليه .

مادة ٢٥

[الشئون المالية : (١) الميزانية (٢) التقيق مع الاتحادات الأخرى (٣) مصادر المالية (٤) المصروفات (٥) إعانة تجهيز الوثائق (٦) الرسوم والتكاليف المستحقة (٧) صندوق رأس المال المسجل (٨) دفع مبدئية من طرف الحكومة للتعويضات (٩) إيرادات (١٠) الحسابات]

(١) يكون للاتحاد ميزانية .

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الإيرادات والتفقات الخامسة بالاتحاد ومساهمته في ميزانية التفقات المشتركة بين الاتحادات . وكذلك (أ) أقتضى الأمر ، المبلغ الموضوع تحت تصرف ميزانية مؤتمر المنظمة .

(ج) تعتبر تفقات مشتركة بين الاتحادات التفقات التي لا تخص الاتحاد وحده ، بل تخص كذلك واحداً أو أكثر من الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة ، ويكون نصيب الاتحاد في هذه التفقات المشتركة بنسبة المصلحة التي تعود عليه منها .

(٢) توضع ميزانية الاتحاد بعد اعتبار مقتضيات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة .

(٣) تمول ميزانية الاتحاد من المصادر التالية :

(١) حصص دول الاتحاد .

(٢) الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤدها المكتب الدولي مما يخص الاتحاد .

(٣) حصيلة بيع مطبوعات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد والحقائق المتعلقة بهذه المطبوعات .

(٤) الهبات والوصايا والأمانات .

(٥) الإجراءات والفوائد والإيرادات النشوء الأخرى .

(٦) لتحديد حصة كل دولة من دول الاتحاد في الميزانية ، تنقسم تلك الدولة إلى ثلثة وثموم يدفع حصصها السنوية على أساس عدد من الوحدات محددة كما يلي :

١	٢٥
٢	٢٠
٣	١٥
٤	١٠
٥	٥
٦	٣
٧	١

(ب) يبين كل دولة الفئة التي ترغب في الانضمام إليها عند إيداعها وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها ،

ما لم يكن قد سبق لها بيان ذلك ، ويمكن لتلك الدولة أن تعثر الفئة التي تنتمي إليها ، فإذا ما اختارت فئة أدنى لمعناها أن تعلن ذلك للجمعية في إحدى دوراتها العادية . ويصبح أي تغيير من هذا القبيل مساري المقول من بداية السنة التالية للدورة المذكورة . (ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة مبلغا يبلغ نسبته إلى المبلغ الإجمالي للاشتراكات السنوية ميزانية الاتحاد ، ما يعادل نسبة عدد وحدات تلك الدولة إلى إجمالي الوحدات الخاصة بجميع الدول المساهمة . (د) تستحق الحصص في أول يناير من كل سنة .

(هـ) لا يجوز للدولة التي تتأخر في دفع حصصها أن تباشر حقها في التصويت في أي من أجهزة الاتحاد الذي يتمتع بمفوضيه إذا كان مقدار ديونها المتأخرة يعادل مبلغ الحصص المستحقة طبقاً من السنتين السابقتين بالكامل أو يزيد عليه . ومع ذلك يجوز لأي من أجهزة الاتحاد أن يسمح لتلك الدولة بالاستمرار في مباشرة حقها في التصويت في مثل هذا الجهاز ما دام كان مقتنعاً بأن التأخير في الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لا يمكن تجنبها .

(د) إذا لم يتم إقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية وذلك طبقاً لما تنص به اللائحة المالية .

(هـ) يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي لصلحة الاتحاد ويقدم تقارير عنها إلى الجمعية واللجنة التنفيذية .

(و) يكون الإحصاء صندوق فرائس المال العامل يتكون من مبلغ يدفع مرة واحدة من قبل كل دولة إلى صندوق الاتحاد وتقرر الجمعية زيادة رأسمال المال إذا أصبح غير كاف .

(ب) يكون مقدار الدفعة الأولى الخاصة بكل دولة في رأس المال السالف الذكر أو اشتراكها في أية زيادة له عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة من السنة التي تحدد فيها رأس المال أو تقرر فيها زيادته . (ج) تحدد الجمعية نسبة الدفعة وشروط دفعها بناء على اقتراح المدير العام وبعد الإطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

(د) ينص اتفاق المقر الجرم مع الدولة التي يكون مقر المنظمة على اقليمها على أنه عندما يكون رأس المال العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنع فروض . ويكون مقدار هذه القروض وشروط منحها موضوعاً لاتفاقات منفصلة في كل حالة بين تلك الدولة والمنظمة . وتتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقدرة في اللجنة التنفيذية ما دامت تظل ملتزمة بتقديم فروض .

(ب) يحق لكل من الدولة المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) والمنظمة أن تنهي الالتزام بمنع فروض بموجب إخطار كتابي ، ويسرى مفعول الإلغاء بعد ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الإخطار عنه .

(هـ) تتم مراجعة الحسابات ، وفقاً لما تنص عليه اللائحة المالية ، من قبل دولة أو أكثر من دول الاتحاد أو من قبل مراقبي حسابات من الخارج تعيينهم الجمعية بعد أخذ موافقتهم .

مادة ٢٦

[التبعيات : (١) اعتمد جدول تسليها من قبل الجمعية ، (٢) الزجرات (٣) الأفراد (٤) بدء التلاذ .]

(١) لاية دولة مسكو في الجمعية واللجنة التنفيذية وكذلك للمعتبر العام التقدم بالتقاريرات لتعديل المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، بالإضافة للمادة الحالية . ويشيخو المدير العام بالإلاغ تلك

الافتراحتان إلى الدول الأعضاء في الجمعية قبل نظرها من قبل الجمعية بسنة أشهر على الأقل .

(٢) تتولى الجمعية إقرار التعديلات الخاصة بالمواد المشار إليها في الفقرة (١) . ويتطلب هذا الإقرار ثلاثة أرباع عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع ، ومع ذلك فإن أي تعديل للمادة ٢٢ وللقرة الحالية يتطلب أربعة أخماس عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

(٣) يبدأ نفاذ أي تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) بعد شهر من تسلم المدير العام إخطارات كتابية بموافقة ثلاثة أرباع عدد الدول الأعضاء في الجمعية ، وذلك في وقت إقرارها للتعديل ، وعلى أن تكون تلك الموافقات قد تمت وفقاً للأجراءات الدستورية الخاصة بهذه الدول . وتلزم أية تعديلات للمواد المذكورة : يكون قد تم إقرارها بهذا الشكل ، جميع الدول الأعضاء في الجمعية عند بدء نفاذ التعديل أو التي تصبح أعضاء فيها في تاريخ لاحق ، ومع هذا فإن أي تعديل يزيد من الالتزامات المالية للدول الأعضاء في الإصدار لا يلزم إلا تلك الدول التي قامت بإخطار من موافقتها على التعديل المذكور .

مادة ٢٧

[تعديل إضافية : (١) الغرض (٢) الإجراءات (٣) إقرار]

(١) تكون هذه الاتفاقية محل التعديل بغرض إدخال تغييرات تهدف إلى تحسين نظام الاتحاد .

(٢) ولهذا الغرض تعقد مؤتمرات في دول الاتحاد على التوالي بين مندوبي هذه الدول .

(٣) مع مزاولة أحكام المادة ٢٦ التي تنطبق على تعديل المواد من ٢٢ إلى ٢٦ ، فإن أي تعديل للوثيقة الحالية بما في ذلك الملحق ، يتطلب إجماع الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

مادة ٢٨

[قبول الوثيقة ونفاذها بالنسبة لدول الأعضاء :

(١) التصديق ، الانضمام ، إمكانية استبعاد بعض الأعضاء ، سحب الاستبعاد (٢) بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ وكذلك الملحق (٣) بدء نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٢٨]

(١) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد المؤتمنة على هذه الوثيقة أن تصدق عليها . وإذا لم تكن قد وقعت قبوسها

الانضمام إليها . وتودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام .

(ب) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد أن تعلن في وثيقة تصديق أو الانضمام أن تصديقتها أو انضمامها لا يبرى على المواد من ١ إلى ٢١ ولا على الملحق ، ومع هذا ، إذا كانت تلك الدولة قد قامت فعلاً بإعلان طبقاً للمادة السادسة (١) من الملحق ، فليس في وسعها الإعلان في الوثيقة المذكورة إلا بأن تصديقتها أو انضمامها لا يبرى على المواد من ١ إلى ٢٠ .

(ج) يمكن لكل دولة من دول الاتحاد تكون ، طبقاً للقرة الفرعية (ب) ، قد استبعدت من آثار تصديقتها أو انضمامها الإجماع التوسعي عليها في الفترة المذكورة أن تعلن في أي وقت لاحق بأن آثار تصديقتها أو انضمامها تمتد إلى هذه الأحكام . ويودع مثل هذا الإعلان لدى المدير العام .

(٢) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق بعد ثلاثة شهور من توافر الشرائط التالية :

(١) تصديق خمس دول على الأقل من دول الاتحاد على هذه الوثيقة أو انضمامها إليها دون القيام بالإعلان

التصويص عليه في الفقرة (١) (ب) .

(٢) أن تصبح كل من فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة والإالات المتحدة الأمريكية طرفية بالاتفاقية المالية لصندوق الأوراق كما عدلت في باريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١ .

(ب) يرسى النفاذ التصوص عليه في الفترة الفرعية السابقة (١) على دول الاتحاد التي أودعت قبل مواعيد السريان المذكور بثلاثة شهور وثائق تصديق أو انضمام خالية من الأعلان المشار إليه في الفترة (١) (ب) .

(ج) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملاحق ، بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا تنطبق عليها الفترة الفرعية (ب) وتكون قد صدقت على الوثيقة الحالية أو انضمت إليها دون القيام بالأعلان التصوص عليه في الفترة (١) (ب) ، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار من إبداغ وثيقة التصديق أو الانضمام المعنية ، ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملاحق بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حدده في تلك الوثيقة .

(د) لا تؤثر أحكام الفقرات الفرعية من (١) إلى (ج) على تطبيق المادة السادسة من الملحق .

(٣) يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٢٨ ، بالنسبة لكل دولة في الاتحاد تصدق على هذه الوثيقة أو تنضم إليها مع انضمامها بالإعلان التصوص عليه في الفترة (١) (ب) أو بعده ، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار من إبداغ وثيقة التصديق أو الانضمام المعنية ، ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٢٨ بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حدده في تلك الوثيقة .

مادة ٢٩

[فيلد الوثيقة وتنفذها بالنسبة لفيلد خارج الإقليم :
(١) انضمام (٢) عدم التصديق]

(١) لكل دولة خارج الاتحاد تنضم إلى هذه الوثيقة وأن تصبح

بمقتضى ذلك طرفاً في الاتفاقية الحالية ومعضواً في الاتحاد ؛ وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام .

(٢) (١) مع مراعاة الفترة الفرعية (ب) ، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار من إبداغ وثيقة انضمامها ، وذلك ما لم تكن الوثيقة المودعة قد حددت تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حدده في تلك الوثيقة .

(ب) إذا كان بدء النفاذ طبقاً للفترة الفرعية (١) يسبق بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملاحق طبقاً للمادة ٢٨ (٢) (١) ، فإن الدولة المذكورة تكون ملتزمة خلال هذه الفترة بالمواد من ١ إلى ٢٠ من وثيقة بروتوكول الانضمام الحالية بدلاً من المواد من ١ إلى ٢١ والملاحق .

مادة ٢٩ (لثانياً)

[٢٢ فيلد الوثيقة من أجل تطبيق المادة ١٤ (٢) من الملحق
مادة اتفاقية الحماية الصحية القارية (جيو)]

التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها من قبل كل دولة غير ملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٨ من وثيقة استكمال الاتفاقية الحالية يتوهم مقام التصديق على وثيقة استكمال المذكورة أو الانضمام إليها مع التحديد التصوص عليه في مادتها ٢٨ (١) (ب) (١) ، وذلك من أجل إمكان تطبيق المادة ١٤ (٢) من اتفاقية إنشاء المنظمة لا غير .

مادة ٢٠

التدخلات : (١) حدود اتفاقية إيداع التدخلات (٢) تدخلات
مباشرة ، تدخل بشأن حق الترجمة ، سحب التدخل]

(١) يترتب تلقائياً على التصديق أو الانضمام قبول جميع أحكام هذه الوثيقة والتمتع بجميع مزاياها ، وذلك مع مراعاة ما هو مسجوع به من استثناءات في الفقرة (٢) من هذه المادة والمادة ٢٨ (١) (ب) والمادة ٣٣ (٢) وكذلك الحق .

(٢) (١) مع مراعاة المادة الخامسة (٢) من الملحق ، لكل دولة من دول الاتحاد تصديق على هذه الوثيقة أو تنسجم إليها أن تتمتع بمزايا التدخلات التي إيداعها في السابق ، شريطة أن تقوم بإعلان في هذا الخصوص حين إيداع وليقتها الخاصة بالتصديق أو الانضمام .

(ب) لكل دولة خارج الاتحاد أن تعلن ، عند انضمامها إلى هذه الاتفاقية ومع مراعاة المادة الخامسة (٢) من الملحق ، أنها تنوي أن تطبق ، بصفة مؤقتة على الأقل ، أحكام المادة ٥ من اتفاقية الاتحاد لعام ١٨٨٦ ، والمكاملة في باريس عام ١٨٦٦ بدلاً من المادة ٨ من هذه الوثيقة المتعلقة بحق الترجمة ، على أن يكون معلوماً أن هذه الأحكام لا تشمل إلا الترجمة إلى لغة عامة التداول في تلك الدولة . ومع مراعاة المادة الأولى (٢) (ب) من الملحق ، لكل دولة الحق في أن تطبق ، بالنسبة إلى حق ترجمة مصنفات تكون دولة منشئها دولة تطبق مثل هذا التدخل ، حماية مماثلة لتلك التي تمنحها الدولة الأخيرة .

(ج) لكل دولة أن تسحب ، في أي وقت ، مثل هذه التدخلات بإخطار يوجه للأمين العام .

مادة ٢١

قابلية التحقيق على بعض الاتفاقيات : (١) الاستقلال (٢) سحب
الاتفاق (٣) ترويج بده نفاذ الإعلان أو سحبه (٤) عدم جواز
التسليم الذي يتضمن قبول الوضع الراهن]

(١) لكل دولة أن تعلن في وثيقة تصديقتها أو انضمامها أو أن تدخل المدير العام كتابة ، في أي وقت لاحق ، من سريان هذه الوثيقة على كل أو جزء من الاتفاقيات المحددة في التصريح أو الإخطار التي تكون الدولة مستثناة من علاقاتها الخارجية .

(٢) لكل دولة تكون قد أصدرت ذلك الإعلان أو أرسلت ذلك الإخطار أن تدخل المدير العام ، في أي وقت ، بإيقاف سريان هذه الاتفاقية على كل تلك الاتفاقيات أو جزء منها .

(٣) (١) يكون كل إعلان صادر بمقتضى الفقرة (١) نافذاً اعتباراً من نفس التاريخ الخاص بالتصديق أو الانضمام الذي أدرج هذا الإعلان في وثيقته ، ويكون كل إخطار لوسل بمقتضى تلك الفقرة نافذاً بعد ثلاثة شهور من قيام المدير العام بالإخطار عنه .

(ب) يكون كل إخطار صادر بمقتضى الفقرة (٢) نافذاً بعدد التي عشر شهراً من تسلم المدير العام له .

(٢) يجب ألا تنسحب هذه المادة بأنها تمنع الاعتراف أو الموافقة الضمنية من جانب أية دولة من دول الاتحاد بالوضع الراهن المتعلق بأي إقليم تطبق عليه هذه الاتفاقية في قبل دولاً أخرى من دول الاتحاد بمقتضى تصريح لم طبقاً لفقرة (١) .

مادة ٢٢

قابلية تطبيق هذه الوثيقة والاتفاق السابقة : (١) بين دول
الاتحاد (٢) بين دولة أصبحت طرفاً في الاتحاد وبقيت الدول الأعضاء
في الاتحاد (٣) قابلية تطبيق الملحق في إطار بعض العلاقات]

(١) تصل هذه الوثيقة بالنسبة للحالة بين دول الاتحاد ، وفي حدود

سرياتها ، محل اتفاقية برن المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦ وولائق التصدير اللاحقة . أما الولائق التي كانت نافذة المفعول في الماضي فنظمت سارية مآكلها أو في الحدود التي لا تصل فيها مآكلها هذه الوثيقة بتعنى الجملة السابقة ، وذلك بالنسبة للملاقات مع دول الاتحاد التي لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تنضم إليها .

- (٢) مع مراعاة أحكام الفقرة (١) ، تقوم الدول التي هي خارج الاتحاد والتي تصبح طرفا في هذه الوثيقة بتطبيقها بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا تكون ملتزمة بهذه الوثيقة أو تكون ملتزمة بها ولكنها قد قامت بالإعلان المنصوص عليه في المادة (١) ٢٨ (ب) .
(٣) أن تطبق أحكام أحدث وثيقة المذكورة في ملاقاتها معها :
(٤) أن يكون لها الحق في تطبيق الحماية بالنسبة بالنصوص عليه في هذه الوثيقة ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى (٣) من الملحق .

- (٥) لكل دولة طالبت بالتمتع بالحق المنصوص عليها في الملحق أن تطبق أحكام الملحق الخاصة بالحق أو الحقوق التي طالبت بالتسليم بها وذلك في ملاقاتها مع أية دولة أخرى من دول الاتحاد غير المترتبة بهذه الوثيقة شريطة أن تكون هذه الدولة الأخيرة قد قبلت تطبيق الأحكام المذكورة .

مادة ٢٣

[التوقيعات : (١) اختصاص محكمة العدل الدولية (٢) التحفظ فيما يتعلق بهذا الاختصاص (٣) سحب التحفظ]

- (١) كل نزاع بين اثنين أو أكثر من دول الاتحاد بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا يتم تسويته بالمفاوضات يمكن لأي من الدول المعنية عرضه أمام محكمة العدل الدولية بمرسنة تقدم وفقا لنظام المحكمة ، وذلك ما لم تتفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية . وتقوم الدولة التي تعرض النزاع أمام

المحكمة باخطار المكتب الدولي الذي يتولى احاطة دول الاتحاد الأخرى علما بالوضع .

- (٢) لكل دولة أن تعلن ، عند توقيعها للوثيقة الحالية أو إيداعها لوثيقة تصديقها أو انضمامها ، أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بأحكام الفقرة (١) . ولا تسري أحكام الفقرة (١) فيما يختص بكل نزاع بين تلك الدولة وأية دولة أخرى من دول الاتحاد .
(٣) لكل دولة أصدرت إعلانا طبقا للفقرة (٢) أن تسحب تصريحها ، في أي وقت ، باخطار بوجهه للغير العام .

مادة ٢٤

[انتهاء مفعول بعض الأحكام السابقة : (١) بالنسبة لولائق سابقة (٢) بالنسبة للبروتوكول الملحق بوثيقة استوكهولم]

- (١) مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ (ثانيا) ، لا يجوز لأية دولة أن تضمم إلى ولائق سابقة لهذه الاتفاقية أو تصديق عليها ، وذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق .
(٢) لا يجوز لأية دولة أن تصدر تصريحها طبقا لمادة ٥ من البروتوكول الخاص بالدول النامية الملحق بوثيقة استوكهولم ، وذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق .

مادة ٢٥

[مسمدة الاتفاقية ، الانسحاب :

- (١) مدة غير محدودة (٢) اتفاقية الانسحاب (٣) تاريخ بدء نفاذ الانسحاب (٤) مهلة الانسحاب]

- (١) تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محدودة .
(٢) لكل دولة أن تسحب من هذه الوثيقة باخطار بوجه إلى المذبر العام وبشكل هذا الانسحاب أيضا انسحابا من جميع الولائق السابقة ولا ينتج اثره إلا بالنسبة للدولة التي قامت به ، وتظل الاتفاقية سارية وواجبة النفاذ بالنسبة لدول الاتحاد الأخرى .

- (٣) تكون الاتحاضات نافذة بعد ستة من تاريخ تسلم المدير العام للاخطار .
(٤) لا يجوز لاية دولة ان تعارض حق الاتحاضات بخصوص عليه في هذه الالة قبل انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه عضوا في الاتحاد .

مادة ٣٦

[تطبيق المادة : (١) التزام اصحاب الاجازات البحرية
(٢) تاريخ قيام هذه الاجازات]

- (١) تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بان تتخذ ، وفقا لمستورها ، الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية .
(٢) من التفق عليه انه يجب ، عندما تصبح دولة ملتزمة بهذه الاتفاقية ، ان تكون في وضع يسمح لها ، وفقا لتشريعاتها الداخلي ، بان تضع احكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

مادة ٣٧

[الاحكام الختامية : (١) تلك الويثة (٢) التوقيع (٣) صورة
رسمية مطابقة للاصل (٤) التسجيل (٥) الاخطارات]

- (١) (١) توقع هذه الويثة من نسخة واحدة باللغتين الانجليزية والفرنسية ، وتودع لدى المدير العام مع مراداة الفترة (٢) .

(ب) يوقع المدير العام نصوصا رسمية باللغتين العربية والانجليزية والاطالية والبرتغالية والاسبانية وباية لغات اخرى تحددها الجمعية ، وذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية .

- (ج) في حالة الخلاف على تفسير النصوص المختلفة تكون الحجة للنص الفرنسي .

- (٢) تظل هذه الويثة مفتوحة للتوقيع حتى ٣١ يناير ١٩٧٢ . وحتى هذا التاريخ ، تكون النسخة المشار اليها في الفقرة (١) مودعة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية .

(٣) يرسل المدير العام نسختين معتمدين من النص الموقع لهذه الويثة الى حكومات جميع دول الاتحاد والى حكومة اية دولة اخرى بناء على طلبها .

- (٤) يتولى المدير العام تسجيل هذه الويثة لدى سكرتارية الامم المتحدة .

(٥) يتولى المدير العام اخطار حكومات جميع دول الاتحاد بالتوقيعات والامارات واثاق التصديق او الانضمام وباية اعلانات واردة في هذه الوثائق او صادرة طبقا للواد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (

(١) ويمارس أيضا المكتب الدولي للمنظمة وظيفة مكتب الاتحاد والمدير العام ووظيفة مدير المكتب المذكور ما دامت جميع دول الاتحاد لم تصبح أعضاء في المنظمة .

(٢) تؤل حقوق والتزامات وأموال مكتب الاتحاد الى المكتب الدولي للمنظمة بمجرد أن تصبح جميع دول الاتحاد أعضاء في المنظمة .

ملحق

[أحكام خاصة بشأن البلدان النامية]

المادة الأولى

[«البلدان النامية للبلدان النامية : (١) المملكة العربية السعودية من بعض الحقوق ، (٢) دولة صليحية الإسلامية (٣) البلدان التي لم تعد تعتبر من البلدان النامية (٤) مخزون التوسع المتوفرة (٥) الاعانات المختلفة بعض الاموال (٦) حدود التعامل بالمثل]

(١) لكل دولة ، تعتبر دولة نامية وفقا لما يجري به العمل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تصدق على هذه الوثيقة ، التي يشكل هذا الحق جزءا لا يتجزأ منها ، أو تنضم اليها ، والتي نظرا لوضعها الاقتصادي واحتياجاتها الاجتماعية أو الثقافية لا تعتبر نفسها في الوقت الحاضر في مركز يمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حماية كل الحقوق بالوضع الوارد في هذه الوثيقة ، أن تعلن بأنها تستعمل الحق المنصوص عليه في المادة الثانية أو ذلك المنصوص عليه في المادة الثالثة أو كليهما معا ، وذلك بموجب إخطار يودعه لدى المدير العام عند إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ، أو مع مراجعة المادة الخامسة (١) (ج) في أي وقت لاحق . كما يمكنها بدلا من استعمال الحق المنصوص عليه في المادة الثانية الاعلاء باعلان طبقا للمادة الخامسة (١) (١) .

(٢) (١) كل اعلان وفقا للفقرة (١) يتم اخطاره قبل انقضاء فترة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بالواد من ١ الى ٢١ وبهذا الحق طبقا للمادة ٢٨ (١) ، بطل نافذا حتى نهاية المدة المذكورة . ويمكن أن يشهد كليا أو جزئيا لدى أخرى متتالية طول كل منها عشر سنوات وذلك بإخطار يودع لدى المدير العام خلال مهلة لا تزيد من خمسة عشر

شعرا ولا نقل من ثلاثة اشهر قبل انقضاء فترة العشر سنوات الجارية .

(ب) كل اعلان وفقا للفقرة (١) يتم اخطاره بعد انتهاء فترة عشر سنوات من العمل بالواد من ١ الى ٢١ ويبدأ المحقق طبقا للمادة (٢٨) ، بظل نافذا حتى نهاية فترة العشر سنوات الجارية ، ويمكن تجديده على النحو الوارد في الجملة الثانية من الفقرة الأخيرة (١) .

(٣) لا يحق لاية دولة من دول الاتحاد ان تعد تعتبر دولة نامية على النحو الوارد بالفقرة (١) ان تجد اعلانها طبقا لما يقتضيه به الفقرة (٢) . وسواء سحبت هذه القولة اعلانها رسميا او لم تسحبه ، فانه لا يحق لها الاستفادة من الموقوف التخصيص عليها في الفقرة (١) اما في نهاية فترة السنوات العشر الجارية واما بعد الكف عن امتثالها بلدا ناميا بثلاث سنوات ، أى الاجلين اطول .

(٤) اذا ما وجد مخزون من نسخ لم النتائج بمقتضى ترخيص منح طبقا لاحكام هذا المحقق ، وذلك عند ما يكف الاعلان الصادر طبقا للفقرة (١) او الفقرة (٢) من الفقرة (١) فانه يجوز الاستمرار في توزيع مثل هذه النسخ حتى نفاذها .

(٥) يجوز لكل دولة تنضم باحكام هذه الوثيقة وتكون قد اودعت اعلانا او اخطارا طبقا للفقرة (٣) (١) بخصوص تطبيق هذه الوثيقة على اقليم معين يمكن ان تعتبر حالته معالقة بالتحالة الدول المنصوص عليها بالفقرة (١) ، ان تصدر الاعلان المشار اليه في الفقرة (١) والاخطار بالتجديد المشار اليه في الفقرة (٢) بالنسبة لهذا الاقليم . وطالما ظل يظل هذا الاعلان او الاخطار نافذا ، فان احكام هذا المحقق تنطبق على الاقليم صدر بمصده .

(٦) (أ) وانما استبعاد اقليم اقليم لا أحد الحقوق المشار اليها في الفقرة (١) لا يجيز للدولة اخصرى ان تمنع

المصنفات التي تكون دولة منشئها هي الدولة الاولى حماية اقل مما هو مفروض عليها منحه طبقا للعواد من ١ الى ٢٠ .

(ب) لا يمكن ممارسة حق المعاملة بالمثل المنصوص عليه في الجملة الثانية من المادة (٣٠) (١) (ب) حتى تاريخ انقضاء الفترة الجارية وفقا للمادة الاولى (٣) ، وذلك بالنسبة للمصنفات التي تكون دولة منشئها هي احدى الدول التي اصدرت اعلانا وفقا للمادة الخامسة (١) (١) .

المادة الثانية

[يقيد حق الترجمة : (١) إمكانية منح تراخيص من قبل السلطة المختصة (٢) التي (١) شروط منح التراخيص (٥) الاراضي التي تمنح من اجلها التراخيص (٦) انتهاء صلاحية التراخيص (٧) المصنفات التي تتألف اسما من صور توضيحية (٨) المصنفات التي تسحب من التداول (٩) منح تراخيص لبيانات الالة]

(١) فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة في شكل مطبوع أو في أي شكل مماثل آخر من أشكال الاستنساخ ، يحق لكل دولة تكون قد أعلنت بانها تستعمل الحق المنصوص عليه في هذه المادة أن تسجل بالحق الاستثنائي لترجمة المنصوص عليه في المادة ٨ ، نظاما لتراخيص غير الاستثنائية والتي قابلة للتحويل ، تمنحها السلطة المختصة وفقا للشروط التالية وطبقا للمادة الرابعة .

(٢) (١) مع مراعاة الفقرة (٣) ، اذا ما اقتضت فترة ثلاث سنوات أو أية فترة أطول بحسبها التشريع الوطني للدولة المذكورة ، اعتبارا من تاريخ أول نشر لمصنف ، دون أن تسجل لترجمة لهذا المصنف بلغة عامة للتداول في هذه الدولة بواسطة صاحب حق الترجمة أو ينصرح على فان ايا من مواطني هذه الدولة يمكنه الحصول على ترخيص بترجمة المصنف الى اللغة المذكورة ونشر هذه

الترجمة في شكل مطبوع أو في أي شكل مماثل آخر من أشكال النقل .

(ب) يمكن أيضا منح ترخيص وفقا لهذه المادة إذا ما نقلت جميع النسخ للترجمة المنشورة باللغة المذكورة .

(٣) (١) في حالة الترجمة إلى لغة ليست عامة التداول في دولة أو أكثر من الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد تستبدل فترة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفقرة (٢) (١) بفترة سنة .

(ب) لكل دولة مشار إليها في الفقرة (١) ، باتفاق إجماعي من جانب الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد والتي لها نفس اللغة المتداولة ، أن تستبدل ، في حالة الترجمات إلى تلك اللغة ، بفترة الثلاث سنوات المشار إليها في الفقرة (٢) (١) فترة أقصر تحدد طبقا للاتفاق المذكور على ألا تقل هذه الفترة من سنة واحدة . ومع ذلك ، لا تطبق أحكام الجملة السابقة إذا كانت اللغة المعنية هي الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية . هذا وإي اتفاق من هذا التبيل يخطر به المدير العام من جانب الحكومات التي تعتقده .

(٤) (١) لا يمنح أي ترخيص بمقتضى هذه المادة إلا بعد انقضاء مهلة أساسية لغيرها ستة أشهر في حالة التراخيص التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات ، وتضمنت أشهر في حالة التراخيص التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء عام واحد وذلك : .

(١) اعتبارا من التاريخ الذي يستوفى فيه الطالب الأجوريات المنصوص عليها في المادة الرابعة (١) .

(٢) أو في حالة عدم الاستئصال على شخصية صاحب حق الترجمة أو عنوانه ، من التاريخ الذي يرسل فيه الطالب ، طبقا لما تقتضيه المادة الرابعة (٢) ،

نسخا من طلب التقدم للسلطة المختصة بمنح الترخيص .

(ب) لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة إذا نشرت ترجمة إلى اللغة التي قدم الطلب من أجلها من جانب صاحب حق الترجمة أو ينصريح منه خلال مهلة الستة أو التسعة أشهر .

(٥) لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة إلا لأغراض التعليم المدرس أو الجامعي أو لأغراض البحوث .

(٦) تنتهي صلاحية كل ترخيص يكون قد منح وفقا لهذه المادة إذا نشرت ترجمة للمصنف من جانب صاحب حق الترجمة أو ينصريح منه بشخص مقارب للشخص المعتاد في الدولة المعنية بالنسبة للمصنفات المماثلة ، وذلك إذا ما كانت هذه الترجمة باللغة نفسها ولها في الجوهر ذات مضمون الترجمة المنشورة بمقتضى الترخيص . لما استرخى التي يتم نتائجها قبل انتهاء أجل الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها .

(٧) بالنسبة للمصنفات التي تتألف أساسا من صور توضيحية ، لا يمنح ترخيص لعمل ونشر ترجمة للنص ولا نقل ونشر الصور التوضيحية إلا إذا استوفيت أيضا الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة .

(٨) لا يمنح أي ترخيص وفقا لهذه المادة عندما يسحب المؤلف من التداول جميع نسخ مصنفه .

(٩) (١) يجوز أيضا منح ترخيص بترجمة مصنف يكون قد نشر في شكل مطبوع أو في أي شكل آخر مماثل من أشكال النقل ، لأي هيئة أكاديمية يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول المشار إليها في الفقرة (١) ، وذلك بناء على طلب تقدمه تلك الهيئة إلى السلطة المختصة بالدولة المذكورة بشرط مراعاة جميع الشروط التالية :

(1) أن تتم الترجمة من نسخة منشئة ومقتناة وفقا لتوانين الدولة المذكورة .

(2) ألا تستخدم الترجمة إلا في اذاعات يقتصر هدفها على خدمة أغراض التعليم وإدانة معلومات ذات طابع علمي موجبة إلى الخبراء في مهنة معينة .

(3) ألا تستخدم الترجمة إلا للأغراض المشار إليها في الشرط الوارد بالبند (2) أعلاه ، ومن خلال اذاعات مشروعة موجهة لمستعمن في إقليم الدولة المذكورة ، بما في ذلك الإذاعات التي تتم عن طريق تسجيلات صوتية أو بصرية أمدت بطرق مشروعة من أجل هذه الإذاعات دون سواها .

(4) أن تنجود جميع أوجه استخدام الترجمة من قصد الربح .

(ب) يجوز كذلك استعمال التسجيلات الصوتية أو البصرية لترجمة أذاعتها هيئة اذاعية بمقتضى ترخيص منح وفقا لهذه الفقرة ، وبناء على موافقة هذه الهيئة ، بواسطة أية هيئة اذاعية أخرى يكون مقرها الرئيسي في الدولة التي منحت سلطتها المختصة بالترخيص المذكور ، وذلك للأغراض وطبقا للشروط المشار إليها في الفقرة الفرعية (1) .

(ج) مع مراعاة الوفاء بكل المعايير والشروط المذكورة بالفقرة الفرعية (1) ، يجوز أيضا لترخيص لهيئة اذاعية بترجمة أي نص مسموع في ثلثين مسموع بصرى أمد ونشر ليستعمل في الأغراض التعليمية المدرسية أو الجامعية وجدها .

(د) مع مراعاة الفقرات الفرعية من (1) إلى (ج) ، تنطبق أحكام الفقرات السابقة على منتج أو مستعمل أي ترخيص يكون قد منح طبقا لهذه الفقرة .

المادة الثالثة

[تعيد حق الاستنساخ : (1) إمكانية منتج التراخيص من قبل السلطة المختصة (2) إلى (4) شروط منتج هذه التراخيص (5) انتهاء صلاحية التراخيص (6) الصنف الذي تنطبق عليها هذه المادة]

(1) لكل دولة تمنح بانها تستعمل الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة أن تستبدل بالحق الاستثنائي للاستنساخ المنصوص عليه في المادة 9 نظام التراخيص غير الاستثنائية وغير القابلة للتحويل تقوم بمنحها السلطة المختصة بالشروط التالية ووفقا للمادة الرابعة .

(2) (1) فيما يتعلق بالصنف الذي تنطبق عليه هذه المادة بموجب الفقرة (2) وعند انقضاء :

(1) الفترة المحددة في الفقرة (2) محسوبة ابتداء من تاريخ أول نشر لطبعة معينة من هذا الصنف ، أو

(2) أية فترة أطول يحددها التشريع الوطني للدولة المشار إليها في الفقرة (1) ومحسوبة اعتبارا من نفس التاريخ ،

إذا لم تكن نسخ من تلك الطبعة قد طرحت للتداول في هذه الدولة من جانب صاحب حق النقل أو بتصریح منه لتلبية احتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسي والجامعي ضمن مقارب للمعادن في الدولة المذكورة بالنسبة لخصائص مماثلة ، ولأي من رعايا هذه الدولة أن يحصل على ترخيص لاستنساخ ونشر هذه الطبعة بالنشر المذكور أو بغيره بقتل عنه لتلبية احتياجات التعليم المدرسي والجامعي .

(ب) يجوز أيضا منح ترخيص لنقل ونشر طبعة طرحت للتداول على النحو الوارد في الفقرة الفرعية (1) طبقا للشروط الواردة في هذه المادة وذلك إلا بوقت لمدة ستة أشهر ، بعد انتهاء مدة السارية ، عرض لنسخ

مراجعة من هذه الطبعة للبيع في الدولة المعنية طلبية احتياجات الجمهور أو التعليم المدرسي والجامعي يسعر مقارب لسعر المتاد في تلك الدولة لمصنفات مماثلة .

(٣) مدة الفترة المشار إليها بالفقرة (٢) (١) خمس سنوات ، على أن يستثنى من ذلك :

- (١) المصنفات في العلوم الرياضية والطبيعية والتكنولوجية ، فتكون الفترة بالنسبة لها ثلاث سنوات .
- (ب) المصنفات التي تنتمي إلى عالم الخيال ، كالأرويات والؤلفات الشعرية والمرحجة والموسيقية ، وكتب الفن ، فتكون الفترة بالنسبة لها سبع سنوات .

(٤) في حالة الترخيص الذي يمكن الحصول عليه بعد انقضاء ثلاث سنوات ، لا يمنح الترخيص إلا بعد انقضاء فترة ستة أشهر :

- (١) من تاريخ استيفاء الطالب الإجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة (١) ، أو
- (٢) في حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق النقل أو منوائه ، من التاريخ الذي يرسل فيه الطالب ، كما تقضي بذلك المادة الرابعة (٢) ، نسفاً من طلبه إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص .

- (ب) لا يجوز منح ترخيص في الحالات الآتية : (١) ، ويشترط انطباق المادة الرابعة (٢) ، قبل انقضاء فترة ثلاثة أشهر بحسب من تاريخ إرسال نسخ الطلب .
- (ج) لا يجوز منح أي ترخيص وفقاً لهذه المادة : إذا خصل مرض البيع على التخصيص الوارد في الفقرة (٢) (١) خلال بدني السنة أو الثلاثة أشهر المشار إليها في الفقرتين الترخيصيتين (١) و (ب) .
- (د) لا يجوز منح أي ترخيص إذا سحب المؤلف من التداول

كل نسخ الطبعة التي طلب الترخيص من أجل نقلها أو نشرها .

(٥) لا يمنح بمقتضى هذه المادة ترخيص بنقل وترجمة لمصنف ما في الحالتين التاليتين :

- (١) إذا لم تكن الترجمة المشار إليها قد نشرت من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه .
- (٢) إذا لم تكن الترجمة بلغة عامة التداول في الدولة التي طلب فيها الترخيص .

(٦) إذا طرحت للتداول في الدولة المشار إليها في الفقرة (١) من جانب صاحب حق النقل أو بتصريح منه نسخ من طبعة لمصنف ما تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسي والجامعي ، يشترط مقارب للسن المتاد في تلك الدولة بالنسبة لمصنفات مماثلة ، فإن كل ترخيص منح بمقتضى هذه المادة تنتمي صلاحيته إذا كانت هذه الطبعة بالغة نفسها ولها في الجوهر ذات مضمون الطبعة المنشورة بمقتضى الترخيص . أما النسخ التي يكون قد تم إنتاجها قبل انتهاء صلاحية الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها .

- (٧) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) تقتصر المصنفات التي تنطبق عليها هذه المادة على المصنفات المنشورة في شكل مطبوع أو في أي شكل مائل آخر من أشكال النقل .
- (ب) تنطبق هذه المادة أيضاً على التفسير المسمى بالمرعى لتسجيلات سمعية بصرية مشروعة باعتبارها بشكل أو تحتوي على أعمال محمية ، كما تنطبق على ترجمة النص المصاحب لها إلى لغة محمية أو تداول بالدولة التي يطلب فيها الترخيص ، وذلك بشرط أن تكون التسجيلات السمعية البصرية المعنية قد أمدت ونشرت لأغراض التعليم المدرسي والجامعي دون سواها .

المادة الرابعة

[أحكام مشتركة بشأن الترخيص للتصوي عليها في اللادين التالية
والثالثة : (١) (٢) الإجراءات (٣) بيان اسم المؤلف ومبشور
المصنف (٤) تصوي التسع (٥) إشارة (٦) ٢٠٥٥١]

(١) لا يمنح الترخيص طبقاً للمادة الثانية أو المادة الثالثة إلا إذا
أثبت الطالب وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المعنية أنه
طالب من صاحب الحق التصريح بعمل ونشر الترجمة أو ينقل
ونشر الطبعة حسبما كانت الحالة لأرض عليه ، وأنه لم يتمكن
من العثور على صاحب الحق بعد بذل الجهود اللازمة . وعلى
الطالب في نفس الوقت الذي يقدم فيه الطلب أن يخطر به أي
مركز إعلامي وطني أو دولي مشاير إليه في الفقرة (٢) .

(٢) إذا لم يتسبب لطالب الترخيص العثور على صاحب الحق فعليه
أن يرسل بالبريد الجوي الموصى عليه سورا من طلبه الذي
تقدم به إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص إلى الناشر الذي
يظهر اسمه على المصنف وإلى أي مركز إعلام وطني أو دولي
يكون قد تم في أخطار يودع لهذا الغرض لدى المدير العام
بمعرفة حكومة الدولة التي يعتقد أن الناشر يمارس فيها
الجانب الأكبر من نشاطه .

(٣) يجب أن يذكر اسم المؤلف على جميع نسخ الترجمة أو ما ينقل
ونشر من المصنف في ظل ترخيص ممنوح طبقاً لأحكام المادة
الثانية أو المادة الثالثة . ويجب أن يظهر عنوان المصنف على
جميع مثل هذه النسخ ، وبالنسبة للترجمة يجب أن يظهر
العنوان الأصلي للمصنف في كل الحالات على جميع النسخ
للأطراف .

(٤) لا يمنح الترخيص الممنوح وفقاً للمادة الثانية أو للمادة
الثالثة إلى تصدير النسخ ، ولا يسرى مثل هذا
الترخيص إلا على نشر الترجمة أو ما ينقل من المصنف

حسب الأحوال داخل إقليم الدولة التي طلب فيها
الترخيص .

(ب) في تطبيق أحكام الفقرة الفرعية (١) ، يجب أن يعتبر
تصديراً إرسال نسخ من أي إقليم إلى الدولة التي
أصدرت طبقاً للمادة الأولى (٥) تصريحاً بنسب ذلك
الإقليم .

(ج) إذا أرسلت هيئة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى في
دولة منحت بمقتضى المادة الثانية ترخيصاً بترجمة
مصنف إلى لغة غير الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية ،
نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة نشرت بناء على هذا
الترخيص ، فإن هذا الإرسال لا يعد في تطبيق الفقرة
الفرعية (٤) تصديراً إذا وُجيت كل الشروط
الآتية :

(١) أن يكون المرسل إليهم أفراداً من رعايا الدولة التي
منحت سلطتها المختصة الترخيص ، أو منظمات
أعضاؤها من هؤلاء الرعايا .

(٢) ألا تستخدم النسخ إلا في أغراض التعليم المدرسي
أو الجامعي أو لأغراض البحوث .

(٣) أن يكون الغرض من إرسال النسخ وفرضها بعد
ذلك على المرسل إليهم لتحقيق أي نوع .

(٤) أن يعتقد بين البلد الذي ترسل إليه النسخ والدولة
التي منحت سلطتها المختصة الترخيص اتفاقاً
يسمح بالإسلام أو التوزيع أو بهما معاً ، وأن تكون
حكومة هذه الدولة التي منحت الترخيص قد
أخطرت المدير العام بهذا الاتفاق .

(٥) كل نسخة تنشر وفقاً لترخيص ممنوح بمقتضى المادة الثالثة
أو المادة الثالثة يجب أن تحمل باللغة المناسبة لها بغير أن

النسخة ليست مطروحة للتداول إلا في الدولة أو الإقليم الذي ينطبق عليه الترخيص .

(٦) (١) يتخذ على المستوى الوطني التدابير الكفيلة بضمان ما يلي :

(أ) أن يعرض الترخيص ، لأصلحة صاحب حق الترجمة أو النقل حسبما كان الحال ، على مكافأة عادلة تتفق وما يستحق عادة في حالة التراخيص التي تسفر عنها مفاوضات حرة بين ذوي الشأن في البلدين المعنيين .

(ب) أن تدفع المكافأة وترسل . وإذا اعتبرت ذلك واجباً وطنياً لتنظيم النقد ، فعلى الجهة المختصة ألا تدفع رسوماً في الاتجاه إلى الأجهزة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بمساعدة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها .

(ج) يتخذ التشريع الوطني التدابير الكفيلة بضمان ترجمة صحيفة المصنف ونقل دقيق للطبعة الفنية وذلك حسبما كان الحال .

المادة الخامسة

[أمثلة أخرى لتطبيق حق الترجمة : (١) النظام المتصور عليه في دبلن من ١٨٨٦ و ١٨٨٦ (٢) عدم جواز دفع النظام بعد اختيار النظام المتصور عليه في المادة الثانية (٣) مهلة اختيار النظام الآخر]

(١) (١) عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها ، يمكن لكل دولة يكون من ضمنها الإعلان بأنها تستعمل الحق في التصويين طبقاً في المادة الثانية أن تدعى بدلاً من ذلك : (١) (أ) إذا كانت دولة تطبق عليها المادة ٣ (٢) (١) ، (١) (ب) إعلاناً وفقاً لهذا النص إليها يتعلق بحق الترجمة .

(٢) إذا كانت دولة لا تطبق عليها المادة ٣ (١) (١) ، وحتى إذا لم يكن دولة خارج الاتحاد ، إعلاناً على النحو الوارد في الجملة الأولى من المادة ٣٠ .

(٢) (ب) في حالة الدولة التي لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه في المادة الأولى (١) ينقل الإعلان الصادر معه لهذه الفقرة صالحاً حتى تاريخ انتهاء المدة السارية طبقاً للمادة الأولى (٢) .

(ج) لا يجوز لأية دولة تكون قد أصدرت إعلاناً طبقاً لهذه الفقرة أن تستعمل فيما بعد الحق المتصور عليه في المادة الثانية حتى ولو سحبت الإعلان المذكور .

(٢) مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) ، لا يجوز لأية دولة تكون قد استعملت الحق المتصور عليه في المادة الثانية ، أن تصدر بعد ذلك إعلاناً طبقاً للفقرة (١) .

(٣) يمكن لأية دولة لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه في المادة الأولى (١) أن تصدر في فترة أقصاها سنتان قبل انقضاء المدة السارية وفقاً للمادة الأولى (٢) ، إعلاناً وفقاً لمفهوم الجملة الأولى من المادة ٣ (٢) (ب) وذلك بالرغم من واقعة كونها دولة ليست خارج الاتحاد . ويصبح مثل هذا الإعلان نافذاً في التاريخ الذي تنتهي فيه الفترة السارية وفقاً للمادة الأولى (٣) .

المادة السادسة

[أمثلة تطبيق أو قبول تطبيق بعض أحكام الملحق قبل انضمام به : (١) الإعلان (٢) أمين الإجماع وتاريخ بدء اثر الإعلان]

(١) تستطيع كل دولة من دول الاتحاد أن تعلن ، اعتباراً من تاريخ هذه الوثيقة وفي أي وقت قبل أن تصبح ملتزمة بأحكام المواد من ١ إلى ٢١ وبهذا الملحق ، الآتي :

(١) إذا كانت من الدول التي لم تكن ملتزمة بالواد من ١ إلى

٢١ ويبدأ الحق فكان لها أن تستعمل الحقوق المنصوص عليها في المادة الأولى (١) ، بأنها ستطبق أحكام المادة الثانية أو أحكام المادة الثالثة أو كليهما معا على المصنفات التي تكون دولة منشئها دولة قد قبلت ، طبقاً لأحكام البند (٢) المذكور فيما بعد ، تطبيقاً هاتين المادتين على مثل هذه المصنفات أو التي تكون مرتبطة بالواد من ١ إلى ٢١ وبهذا الحق . ويمكن استناد مثل هذا الإعلان إلى المادة الخامسة بدلا من المادة الثانية .

(٢) بأنها تقبل تطبيق هذا الحق على المصنفات التي تكون هي دولة منشئها وذلك من جانب الدول التي أصدرت إعلاناً طبقاً للبند (١) عالياً أو أودعت اختياراً طبقاً للمادة الأولى .

(٢) كل إعلان يصدر وفقاً للفترة (١) يجب أن يكون كتابة كما يجب أن يودع لدى المدير العام . وينتج الإعلان كره من تاريخ إيداعه .

أسس وتعليمات

تضمين الأمانة والأرض داخل مناطق البلديات

قر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٢ بالاستناد إلى المادة (٢/٧) من قانون ضريبة الأمانة والأراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وتعديله الموافقة على أسس وتعليمات تضمين الأمانة والأراضي داخل مناطق البلديات بشكلا التالي :

عملاً بأحكام المادة (٢/٧) من قانون ضريبة الأمانة والأراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته، وبعد دراسة الموضوع من قبل لجان مختصة، وبمعية تحقيق أكبر قدر من العدالة في تضمين الأمانة والأراضي داخل حدود البلديات، ترغى وزارة المالية هذه الأسس والتعليمات إلى مجلس الوزراء الموقر للتفضل بالقرارها والمجيبة تالياً :

أولاً : تسري هذه الأسس والتعليمات على جميع بلدات المملكة الأردنية الهاشمية.
ثانياً : يكون للكلمات التالية حكماً وحيداً وردت في هذه الأسس والتعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

- المسقة : الأملالك الواقعة ضمن حدود البلدية حسبما عينت هذه الحدود على الخريطة العامة لذلك المدينة أو القرية.
- المدة : مجموعة من البلديات والأحواض متماثلة من حيث المسوى العام وإخالة العمرانية فيها.
- الطرق : جزء أو عدة أجزاء من البلدية تتصلل فيها الأمانة ومسوى الموقع وشرف الموقع المقام عليه البناء.
- الدرجة : مجموعة من الأمانة في البلديات متماثلة من حيث المواد المستعملة في بنائها ووسائل الراحة المتوافرة فيها.

ومسوى البناء فيها بقرار من لجنة التأمين بعد اخذ موافقة مفقش التأمين في المحافظة على ذلك.

واحدة : تقسم أبنية كل بلدية حسب استعمالها كما يلي :

١. أبنية سكنية.
٢. أبنية تجارية.
٣. أبنية صناعية.

خامساً : تقسم الأبنية السكنية في كل بلدية إلى درجات وفق مستوى البناء فيها بقرار من لجنة برئاسة مفقش التأمين للمحافظة والذين من رؤساء واعضاء بلان التأمين فيها يقيمهم وزير المالية.

سادساً : تصنف الأبنية السكنية من حيث مستواها وفقاً للأشرب مرافقات تنطبق عليها من الدرجات التالية :

١. الدرجة الممتازة :

يكون البناء فيها من السعوى الرفيع المشمس وان يكون من الحجر أو الرخام والمواد المستعملة في اجزائه المختلفة من النوع الممتاز ومزود بالندفة أو التكييف المركزي.

٢. الدرجة الأولى :

يكون البناء فيها من الحجر أو الرخام والمواد المستعملة في اجزائه المختلفة من النوع الجيد ومزود بالندفة أو التكييف المركزي.

٣. الدرجة الثانية :

يكون البناء فيها من الخرسانة أو الطوب والمواد المستعملة في اجزائه المختلفة من النوع الجيد ومزود بالندفة المركزي.

٤. الدرجة الثالثة :

يكون البناء فيها من الخرسانة أو الطوب والمواد المستعملة في اجزائه المختلفة من النوع الجيد ومزود بالندفة المركزي.

سابعاً : أ. للجنة التأمين المختصة الحق في رفع أو تنزيل مبنى من درجة إلى درجة أخرى ضمن الفئة الواحدة إذا كانت هناك أسباب توجب ذلك، على أن تؤخذ موافقة مفقش التأمين.

- ب. يعتبر البناء سكنياً إذا كان استعماله لغايات السكن يعرف النظر عن وقوعه في حي صناعي أو تجاري أو سكني، ويعرف النظر عن الوصاف الصادر بالبناء.
- ج. يعتبر البناء تجارياً أو صناعياً إذا كان استعماله لغايات تجارية أو صناعية بصرف النظر عن وقوعه في حي صناعي أو تجاري أو سكني، ويعرف النظر عن الوصاف الصادر بالبناء.

ثامناً :

- أ. يجري تخمين البناء السكني المشغل من قبل مالكة أو أحد اصوله أو فروعه على اساس الملو المربع الواحد وتؤخذ المساحة من رخص البناء أو اذن الاشغال أو بالقياس وحسب ما تراه اللجنة مناسباً وعلى اساس الجدول المرفق رقم (١).
- ب. يجري تخمين البناء التجاري أو الصناعي الذي يشغله مالكة أو أحد اصوله أو فرعه بعد ابراز الوثائق التي تبين ذلك على اساس الملو المربع وكما هو مبين في الجدول المرفق رقم (٢).

- ج. يجري تخمين الأبنية التجارية والصناعية والسكنية المتصلة في الجدران (٢٠١) المخرجة على اساس عقود الايجار التي تقع بها بقية التأمين وإذا ظهر للجنة ان بدل الايجار المنسحب لا يعادل قيمة الايجار السنوي الحقيقي تخمين اللجنة قيمة الايجار مراعية في ذلك حجم البناء المفراد المتصلة في بانه وشرف المرفق المقدم عليه وكيفية استعمال البناء وبذل الجار أو ايراد الأبنية المجاورة والمتعلقة له.

ثامناً : يجري تخمين أبنية الفنادق والسيارات والفزل بعد الاستئناس بالتصنيف المقرر من قبل وزارتي الصناعة والتجارة والسباحة كما هو مبين بالجدول المرفق رقم (٣).

عاشراً : يجري تخمين القلل والشقق الفرقة لعدة للايجار، باعتبارها حالة من الأثاث بعد تنزيل اجرة الأثاث بواقع (٢٠١) من الايجار السنوي المقرر.

الحذ : يجرى تخمين عثمات بيع القروك، معامل الطوب، معامل البلاط، مناصر الحجر والرخام، مرافق السيارات " بالاجرة " وحراج السيارات، أو أية حالة مماثلة على اساس انها بناء.

No	(a)		(b)		(c)		(d)		Remarks
	W	W	W	W	W	W	W	W	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
37	37	37	37	37	37	37	37	37	37
38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
41	41	41	41	41	41	41	41	41	41
42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
44	44	44	44	44	44	44	44	44	44
45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
46	46	46	46	46	46	46	46	46	46
47	47	47	47	4					

جدول رقم (۲)

الابسة ذات الاغراض التجارية

[illegible]

جدول رقم (٣)
فئات الضريبة على الفنادق والبسيوتات والنزل حسب
تصنيف وزارة السياحة

لجنة واحدة	لجنة	لجنة	لجنة	لجنة
لجنة واحدة	لجنة	لجنة	لجنة	لجنة
١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥

تعليمات لنقل أعضاء جسم الانسان
صادرة بموجب قانون الانتفاع بأعضاء جسم الانسان
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته

أولاً : التجهيزات

- أولاً : التحضيرات
- أ- ضرورة توفر الأهمزة والمعدات وغرف العمليات في المستشفيات التي تقوم بعمليات زراعة الأعضاء كما هو متعارف عليه عالمياً.
 - ب- وجود (ICU) وغرفة تماتل
 - ج- وجود غرفة لعزل المريض المزروع له وفيها كافة المستلزمات .
 - د- تـلاجة لحفظ الدم ومستحقاته

لألياً : الكوادر الطبية

ثمة توفر الكوادر الطبية التالية في المستشفيات التي تجري عمليات نقل الأعضاء وحسب العضو النقول:

- الكلبي
ومرود القليل فمن بين أطباءه لا نفس الانحصاس وفيهم موعليهم للدهم الخوة في حقل
الانحصاس على الوجه التالي :-
انحصاس ابراهيم الكلي عده (1) اعلى اكلية بخرة لا تفل عن (3) سنوات في حقل ابراهيم
الكلي معروف من قبل المجلس الاورني.
انحصاس حرملة صالدة كليل عده (1) اكلية بخرة لا تفل عن (2) سنوات في حقل ابراهيم
وجرملة السلك ورملة زوردة الكلي معروف من قبل المجلس الاورني.
انحصاس جرملة شرايين عده (1) اكلية بخرة لا تفل عن (7) سنوات في حقل الانحصاس
معروف من قبل المجلس الاورني عده (1) اكلية بخرة لا تفل عن (7) سنوات في حقل المجلس
انحصاس بغير عده (1) اكلية بخرة لا تفل عن (5) سنوات معروف من قبل المجلس
الكلي الاورني في حقل الانحصاس.
انحصاس مغارة حكيمة عده (1) اعلى اكلية بخرة لا تفل عن (7) سنوات في حقل
انحصاس.
انحصاس.

١- ممرضات قانونيات يحدد لا يقل عن (٣) ممرضات بخبرة عمل في الملاحظة الحثيثة والعمليات لا تقل عن ٣ سنوات لتغطية العمل على مدار (٢٤) ساعة .

ب- القريبات

١- اختصاصي أمراض جراحة عيون عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في التخصص على أن يكون معترف به من المجلس الطبي الأردني .

٢- اختصاصي تخدير عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٥) سنوات .

٣- ممرضات قانونيات يحدد لا يقل عن (٣) بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في عمليات العيون لتغطية العمل على مدار (٢٤) ساعة .

ج- القلب

١- اختصاصي جراحة قلب وأوعية دموية عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في جراحة القلب وزرأته .

٢- اختصاصي جراحة شرايين عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٣- اختصاصي أمراض قلب وأوعية دموية عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٤- ممرضات قانونيات يحدد لا يقل عن (٣) ممرضات بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في عمليات القلب لتغطية العمل على مدار (٢٤) ساعة .

٥- اختصاصي تخدير عدد (٢) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٥) سنوات .

٦- اختصاصي باطني عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٧- اختصاصي معاملة حكيمة عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

و- الراتبين :

١- اختصاصي جراحة قلب وأوعية دموية عدد (١) بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في جراحة زرأته للقلب .

٢- اختصاصي جراحة شرايين عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في جراحة زرأته للقلب .

٣- اختصاصي أمراض قلب وأوعية دموية عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٤- اختصاصي تخدير عدد (٢) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٥) سنوات في اختصاصه .

٥- اختصاصي باطني عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٦- اختصاصي معاملة حكيمة عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٧- اختصاصي جراحة صدر عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٨- ممرضات قانونيات يحدد لا يقل عن (٣) ممرضات وبخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في عمليات القلب لتغطية العمل على مدار (٢٤) ساعة .

هـ- البعاج البطني :

١- اختصاصي أمراض دم وكروم عدد (١) على الأقل بخبرة (٣) سنوات في زراعة نخاع العظمي .

٢- اختصاصي أمراض أو اختصاصي أمراض حثيية بخبرة لا تقل عن (٣) على الأقل سنوات لأي منهما في اختصاصهما .

٣- ممرض قانوني عدد (٢) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات معمل في معالجة أمراض الدم .

٤- اختصاصي تخدير عدد (٢) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٥) سنوات في اختصاصه .

٥- ممرضات قانونيات يحدد (٣) بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في عمليات زراعة النخاع العظمي لتغطية العمل على مدار (٢٤) ساعة

٦- اختصاصي معاملة حكيمة عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .

٧- فني معالجة حكيمة عدد (١) على الأقل بخبرة (٣) سنوات في اختصاصه .

و- الكبد والبنكرياس

١- اختصاصي جراحة عامة عدد (١) على الأقل بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في زراعة الكبد والبنكرياس .

- ٢- اختصاصي تخدير عدد (٣) على الأقل بحرة لا تقل عن (٥) سنوات في اختصاصه .
- ٣- اختصاصي باطني عدد (١) على الأقل بحرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .
- ٤- اختصاصي غدد صماء عدد (١) على الأقل بحرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .
- ٥- اختصاصي جهاز هضمي عدد (١) على الأقل بحرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .
- ٦- اختصاصي جراحة لوعية دموية عدد (١) على الأقل بحرة لا تقل عن (٣) سنوات في اختصاصه .
- ٧- ممرضات قلوب عدد لا يقل عن (٣) بحرة لا تقل عن (٣) سنوات لاختصة للعمل على مدار الساعة .

ثانياً :-

في حال غياب الاختصاصي الأصلي لأي من الاختصاصات المذكورة في لائحة أعماله يجب أن يعطي العمل مكانه طبيب آخر من نفس الاختصاص وحسب الشروط المذكورة في هذه التعليمات .

رابعاً :

يتم وضع تعليمات خاصة في حال إجراء عمليات زراعية مستعجلة لأي من الأعضاء التي لم يرد ذكرها في هذه التعليمات .

خامساً : المختبر

على المستشفى الذي يقوم بعمليات نقل الأعضاء ضرورة توفير الخدمة المعروفة اللازمة للمريض الذي يجرى له العملية قبل وبعد عملية الزراعة .

سادساً : الأسمدة

على المستشفى توفير قسم أسمدة مجهز تجهيزاً جيداً حتى أن يشمل أجهزة الأسمدة التالية :

- ١- جهاز تايين الشرايين (Angiogram)
- ٢- جهاز دبلر الفواصل (Doppler Altrasound)

- ٣- جهاز CT Scan أو MRI
- وتحت اشراف اختصاصي اسمدة مؤهل فله العاقبة .

سابعاً : الشروط الواجب توافرها في المتبرع بالمعوى المراد نقله :

- ١- أن لا يقل عمر المتبرع عن ١٨ سنة وأن لا يزيد عن ٦٥ سنة الا اذا كان تقرير الأطباء والاختصاصيين يوجب المائدة (٤) من قانون الانتفاع بعكس ذلك لن يزيد عمره عن ٦٥ عاماً .
- ٢- أن يكون المتبرع عالياً من الأمراض التالية :-
- أ- السرطان بأنواعه
- ب- التدرن الفشيظ
- ج- التهاب الكبد الفيروسي بأنواعه
- د- الإيدز (HIV)
- ٣- أن يكون المتبرع غير مصاب بمرض نفسي أروحي .
- ٤- أن يكون المتبرع عالياً من إدمانة مخدرة لما تأثرت سلبية على وضعه النفسي .
- ٥- أن تكون نتيجة فحص الأجسام المضادة للمتبرع سلبية .

وليد الصمحة
الدكتور اسحق مرارة

تتويجه

سلط سبهواً في شهرين عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٣٤٥ الصادر بتاريخ

١٩٩٩/٤/٢٥ ذكر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ الصادر عن الديوان الخاص

بتفسير القوانين والمنظور على الصفحة ١٥٦٠ من العدد المذكور أعلاه.